

## مصر.. إلى أين؟

عقدت هذه الحلقة النقاشية في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، بتاريخ ١٢ / ٩ / ٢٠١٢، وقد شارك فيها الإخوة التالية أسماؤهم (بحسب الحروف الأبجدية):

- |                     |  |
|---------------------|--|
| أ. بشارة مرهج       | وزير سابق - لبنان.   |
| د. حسن نافعة        | أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.  |
| د. خير الدين حسيب   | رئيس اللجنة التنفيذية، ورئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.  |
| أ. سعد محيو         | كاتب وصحافي من لبنان.  |
| د. عبد الإله بلقزيز | أستاذ الفلسفة في جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء.   |
| أ. فارس أبي صعب     | باحث أقدم في مركز دراسات الوحدة العربية.   |
| د. هيثم الناهي      | المدير العام بالوكالة للمنظمة العربية للترجمة.   |
| د. وحيد عبد المجيد  | المستشار في مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، وعضو الجمعية التأسيسية للدستور في مصر.                                   |
| د. يوسف الصواني     | المدير العام بالوكالة، ومدير قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة طرابلس - ليبيا. |

قدّم الحلقة وأدار الحوار: د. يوسف الصواني.

## تقديم

### يوسف الصواني

المدير العام بالوكالة، ومدير قسم الدراسات  
في مركز دراسات الوحدة العربية،  
وأستاذ العلوم السياسية في جامعة طرابلس - ليبيا.

يسرني باسم مركز دراسات الوحدة العربية، أن أقدم إلى القارئ العربي الكريم وقائع الحلقة النقاشية التي نظمها المركز في مقره في بيروت بتاريخ ٢١/٩/٢٠١٢، في إطار برنامجه العلمي، الذي يهتم بمتابعة التطورات الجارية في الوطن العربي ودراساتها بصورة علمية وموضوعية ونشر وجهات النظر المختلفة عنها لتعميق النقاش والحوار فيها. وقد أعد ورقة العمل الخاصة بهذه الحلقة د. وحيد عبد المجيد، وشارك في مناقشتها عدد من الباحثين المدرجة مداخلاتهم في هذا النص.

إن مصر تظل لها أهميتها الأساسية في الوطن العربي التي لا يمكن لأي من التحليلات أن تتجاوزها بحال من الأحوال. وأعتقد أن وحيد عبد المجيد هو من الجديرين بتقديم قراءة عن الوضع المصري، لا لكونه أحد أبرز علماء السياسة والمحللين العرب فقط، بل لكونه أيضاً أحد الذين يمارسون العمل السياسي على نحو فعال ومباشر في الحراك السياسي، سواء من خلال دوره في اللجنة التأسيسية للدستور، أو من خلال مركز «الأهرام» للدراسات السياسية والإستراتيجية؛ فحين يقترن الفكر بالعمل والممارسة تصبح المسائل أكثر أهمية والمقاربات أكثر وضوحاً.

يكتسي الحديث والحوار حول مصر أهمية كبرى، لا لنقف على اتجاهات ومآلات ما يحدث في مصر وانعكاسات ذلك عربياً وحسب، وإنما لكون «مركز دراسات الوحدة العربية» معني بحاضر ومستقبل القضايا المشتركة بين أبناء هذه الأمة، التي تحتل مصر وأحداثها مكانة مركزية فيها. ما نطمح إليه في هذه الحلقة بمشاركة السادة الباحثين هو تقديم وجهات نظر تتناول كل الأبعاد والديناميات المتعلقة بهذا الموضوع.

## ورقة العمل مصر.. إلى أين؟ في مفترق ثلاثة طرق

### وحيد عبد المجيد

المستشار في مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية،  
وعضو الجمعية التأسيسية للدستور في مصر.

لا تزال مصر في مرحلة انتقال بعد ١٩ شهراً على إسقاط حسني مبارك. غير أن المعضلة ليست في طول فترة الانتقال هذه فقط، بل في عدم وضوح الطريق الذي تمضي البلاد فيه أيضاً، وفي ما ستفضي إليه مرحلة الانتقال هذه على وجه التحديد. فثمة ضباب لا يزال مخيماً في سماء مصر المنهكة من جرّاء تركة نظام مبارك – السادات الثقيلة والتجريف الذي ترتّب على سياسات ذلك النظام، من ناحية، وبسبب أخطاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، من ناحية أخرى، وخطاياه خلال «إدارته» شؤون البلاد منذ مساء ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ وحتى صباح الأول من تموز/يوليو ٢٠١٢ حين تولّى محمد مرسي مهمات منصب رئيس الجمهورية، في ظلّ حالة ازدواج في السلطة استمرّت حتى ظهر ١٢ آب/أغسطس الماضي حين أزاح الرئيس ذلك المجلس وأحكم قبضته من دون أن ينهي وجود العسكريين في السلطة كلياً.

وكي نستطيع استطلاع ما ينتظر مصر في الفترة المقبلة عبر تحليل المعطيات والتفاعلات السياسية والاجتماعية الراهنة، لا بد من أن نبدأ بوصف الواقع الراهن توطئة لقراءة في المستقبل.

### أولاً: في وصف الواقع

كثيرة هي التفاصيل التي يعجّ بها الواقع في اللحظة المصرية الراهنة بكل ما تنطوي عليه من اضطراب وارتباك. ولتجنّب الغرق في هذه التفاصيل، يمكن التركيز على أربعة معالم أساسية، ربما تلخّص واقع اللحظة المصرية الراهنة.

### ١ - جماعة «الإخوان المسلمين» من المحنة إلى بداية التمكين

كان واضحاً منذ سنوات طويلة أن جماعة «الإخوان المسلمين» هي القوة الرئيسية في الساحة السياسية المصرية، لعدة أسباب ليس هنا مجالها. وقد تحقق ما كان متوقعاً، أي

تصدّر هذه الجماعة أي انتخابات حرة تجري في ظلّ المعطيات التي ترتبت على تجفيف منابع السياسة واختلاطها الشديد بالدين وتجريف المجتمع. لهذا السبب كان «الإخوان» حريصين على طمأنة الأحزاب والتيارات الأخرى عبر رفع شعار «مشاركة لا مغالبة».

وكان التزام «الإخوان» في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١١، عشية إسقاط حسني مبارك، عدم تقديم مرشح في أول انتخابات رئاسية موفّقاً تماماً. لذلك شجع هذا الالتزام أحزاباً وتيارات وشخصيات عامة وسطية وليبرالية ويسارية على التعاون معهم، ومع حزبهم (الحرية والعدالة) الذي أسسوه في أيار/مايو ٢٠١١ في إطار التحالف الديمقراطي. ولم يكن حصول «الإخوان» على أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (٢١٣ مقعداً من أصل ٥٠٨) مزعجاً لأحد، على الرغم من أن فوز أحزاب النور والبناء والتنمية والأصالة السلفية بنحو ١٢٠ مقعداً جعل للتيارات الإسلامية أغلبية كبيرة في مجلس الشعب، بسبب التزامهم عدم خوض الانتخابات الرئاسية.

وكان ممكناً أن يؤدي وجود رئيس مستقل إلى تحقيق التوازن السياسي الضروري للانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي وتحقيق نوع من الشراكة لحمل أعباء التركة الثقيلة الموروثة عن نظام مبارك – السادات.

غير أن تراجع «الإخوان» عن التزامهم عدم خوض الانتخابات الرئاسية أحدث تغييراً جوهرياً في المشهد وزاده إرباكاً واضطراباً، سواء كان هذا التراجع مبيتاً كما يراه البعض، أو جاء رد فعل لبعض خطايا المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي حاصر مجلس الشعب (بأغلبيته الإسلامية) وسعى إلى إفشاله ثم دفع باتجاه حلّه؛ فقد أدى فوز مرشح «الإخوان» في الانتخابات الرئاسية، ونجاحه في إضعاف قوة العسكريين السياسية، إلى انفرادهم بالسلطة، على الرغم من أن الرئيس محمد مرسي فاز بصعوبة شديدة وبفرق طفيف، بل كان منافسه مرشح نظام مبارك – السادات قاب قوسين أو أدنى من القصر الجمهوري.

وعلى الرغم من أن مرسي ما كان ممكناً فوزه من دون دعم أحزاب وتيارات وقوى لا تنتمي إلى «الإخوان» مخافة عودة حسني مبارك على نحو آخر، فقد اعتمد منهج المراوغة بشأن مطالبته ببناء شراكة وطنية جادة من خلال حكومته وفريقه الرئاسي. لذلك جاءت الحكومة تقليدية بيروقراطية، قوامها الأساسي موظفون ينتمي ما يقرب من نصفهم إلى نظام مبارك، وتضم إلى جانبهم خمسة من حزبه (الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان). كما افتقد فريقه الرئاسي (مساعدوه وهيئته الاستشارية) الحد الأدنى من التنوع؛ فجاء أغلب هذا الفريق من الإسلاميين، وأُضيف إليهم عدد من المستقلين، ليس بينهم من يعبر عن توجهات ليبرالية وقومية ويسارية واضحة.

هكذا يبدو المعلم الرئيسي الأول في معطيات الواقع المصري الراهن هو بدء انتقال جماعة «الإخوان المسلمين» من حالة المحنة إلى وضع التمكين عبر الانفراد بالسلطتين التنفيذية والتشريعية.

## ٢ - الجماعات السلفية من المسجد إلى المجتمع

فاجأ السلفيون المجتمع بعيد ثورة ٢٥ يناير (كانون الثاني) بخروجهم من المساجد التي عزلوا أنفسهم فيها عقوداً، وانخرطهم في العمل السياسي وتأسيسهم عدة أحزاب، أكبرها حتى الآن «حزب النور» الذي يحظى بدعم أكبر جماعاتهم الدعوية، وهي جماعة الدعوة السلفية؛ يليها «حزب الأصالة» و«حزب الفضيلة»، فضلاً عن حزب «البناء والتنمية» الذي أسّسته «الجماعة الإسلامية» التي حملت السلاح على مدى عقدين، قبل أن يُجري قاداتها مراجعات فكرية وفقهية جادة انتهت إلى نبذ العنف والتطرف.

لم تكن هذه هي مفاجأة السلفيين الوحيدة؛ فقد صعدوا بسرعة قياسية إلى المرتبة الثانية في الساحة السياسية بعد جماعة «الإخوان المسلمين» وحزبها وفق نتائج الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. لذلك أصبح السلفيون رقماً صعباً في المحاولة السياسية المصرية الأخذة في التشكّل، على الرغم من وجود مؤشرات أولية تفيد أنهم لن يتمكنوا من المحافظة على ما حققوه في تلك الانتخابات، بسبب ضعف أدائهم السياسي وكثرة الخلافات التي دبّت في صفوفهم.

غير أن التراجع المحتمل في حضور الأحزاب والتيارات السلفية ربما لا يهبط بها إلى ما دون المرتبة الثانية في الخريطة السياسية، إلا إذا صعد أحد التكتلات أو الائتلافات الوسطية والليبرالية واليسارية، التي بُرئ في تأليفها منذ انتهاء الانتخابات الرئاسية، إلى هذه المرتبة. لكن هذا الاحتمال ليس مطروحاً في المدى القصير على الأقل.

لذلك يرجّح أن تظل القوى السلفية تالية لجماعة «الإخوان المسلمين» وحزبها خلال الفترة المقبلة، الأمر الذي يثير مسألة العلاقة بينهما. وتبدو هذه العلاقة الآن معقدة كون القوى السلفية تجد نفسها في وضع صعب، حيث لا تستطيع الوقوف ضد رئيس الجمهورية بحكم القاسم المشترك الذي يجمعها بغيرها من الجماعات والتيارات الإسلامية بما في ذلك جماعة «الإخوان المسلمين»، ولكنها لا تقبل في الوقت نفسه أن تكون مجرد سند لهذه الجماعة أو تابع لها.

من أكثر ما يُزعج «حزب النور» خصوصاً، والأحزاب والقوى السلفية عموماً، هو ميل جماعة «الإخوان المسلمين» إلى عدّ نفسها بمنزلة المركز الذي تحيط به هوامش تدور حوله وترتبط به. وهذا يفسّر موقف «حزب النور» وموقف قطاع واسع من القوى السلفية في الانتخابات الرئاسية حين رفضت دعم مرشح جماعة «الإخوان» وحزبها محمد مرسي، وأعلنت تأييدها لمنافسه المنشق عن هذه الجماعة عبد المنعم أبو الفتوح.

وشهدت الفترة التالية للانتخابات الرئاسية تفاعلات معقدة بين جماعة «الإخوان» والقوى السلفية تنطوي على مزيج من التعاون والصراع، وخليط من الشد والجذب. على سبيل المثال، استبعد الرئيس مرسي «حزب النور» والقوى السلفية كلّها، باستثناء قليل منها، من مشاورات تأليف حكومته الأولى التي رأسها هشام قنديل الذي كان وزيراً مغموراً لا ذكر له. وحين فضّل مرسي عدم مواجهة ضغوط الأزهريين وغيرهم ممن رفضوا تعيين شيخ سلفي

مؤيد له هو محمد يسري وزيراً للأوقاف، جاءت التوليفة الحكومية خالية من أي حضور للسلفيين. لكن مرسى سعى إلى احتواء استيائهم، الذي كان صعباً كتمه أو إخفاؤه، عبر تعيين رئيس «حزب النور» عماد عبد الغفور مساعداً لرئيس الجمهورية إلى جانب ثلاثة آخرين («إخواني» ومسيحي وسيدة) في ما يبدو أنه «ديكور» قد يزين مشهداً يدل على بداية صنع احتكار جديد للسلطة، ولكنه لا يغير فيه شيئاً.

ومع ذلك كان في تعيين عبد الغفور مساعداً للرئيس رسالة إلى التيارات السلفية تفيد أنها ليست مستبعدة أو منسية، سعياً إلى عدم توسيع الفجوة بينها وبين جماعة «الإخوان المسلمين».

والحال أن موقف القوى السلفية تجاه «الإخوان» سيكون له أثر ملموس في التفاعلات التي ستحدد الطريق الذي ستمضي مصر فيه مستقبلاً.

### ٣ - القوى الوسطية والليبرالية واليسارية.. والأزمة الممتدة

يُقصد بهذه القوى كل ما لا يدخل في إطار جماعة «الإخوان المسلمين» وحزبها والأحزاب والجماعات السلفية. وتمثل هذه القوى الطرف الثاني في حالة الاستقطاب السياسي - الفكري المعروفة في مصر منذ مدة طويلة، التي استفحلت بعيد ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير في تعارض تام مع منطلقاتها ومبادئها وأهدافها وأخلاق مياديينها؛ فقد بلغ هذا الاستقطاب مبلغاً لا سابق له منذ الاستفتاء على تعديلات الدستور المحدودة في ١٩ آذار/مارس ٢٠١١، الذي تحول إلى اختيار بين الجنت والنار. تشمل هذه القوى أحزاباً ذات مرجعية إسلامية حضارية، وليست سياسية، أهمها «حزب الوسط» و«حزب مصر القوية» الذي يؤسسه القائمون على حملة عبد المنعم أبو الفتوح الانتخابية، وأحزاباً أسسها ولا يزال منشقون آخرون عن جماعة «الإخوان المسلمين» مثل «حزب التيار المصري» و«حزب مصر»، وأحزاب صغيرة أخرى، أهمها «الإصلاح والنهضة».

كما تشمل أحزاباً ليبرالية ويسارية وقومية كثيرة، أهمها «حزب الوفد»، و«حزب المصريين الأحرار» و«الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي» و«حزب التجمع» (تحالفت ثلاثتها في الانتخابات البرلمانية الأخيرة تحت عنوان «الكتلة المصرية») و«حزب الدستور» الناشئ حديثاً بقيادة محمد البرادعي، و«حزب الكرامة» و«الحزب الناصري» و«حزب العدل» و«حزب التحالف الشعبي الديمقراطي»، وغيرها من الأحزاب الصغيرة التي تمثل تجسيدا لحالة «تقسيم المقسم، وتفتيت المفتت».

تضم هذه القوى أيضاً حركات ومنظمات سياسية كان لبعضها دور كبير في الإعداد لثورة ٢٥ يناير، مثل «حركة كفاية» و«حركة ٦ أبريل»، فضلاً عن عدة حركات وائتلافات شبابية أخرى.

ولأن أيّاً من هذه الأحزاب والحركات لا يمكن أن يمثل رقماً صعباً في الخريطة السياسية الجديدة، فقد حاول بعضها بناء ائتلافات، يوجد ثلاث محاولات منها الآن: أولاها تضم

الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية الحضارية؛ وهي تسعى إلى ضم بعض الأحزاب الليبرالية والحركات السياسية الثورية إليها، وخصوصاً «حزب العدل» و«حركة ٦ أبريل» و«حركة مصرنا» وغيرها. أما المحاولة الثانية التي تحمل اسم «التيار الشعبي» فقد بادر إليها المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي لبناء تحالف بين أركان حملته الانتخابية وعدد من الأحزاب والحركات مثل «الكرامة» و«كفاية» وغيرها. وثمة محاولة ثالثة لإعادة إنتاج ما سبق أن أطلق عليه «الكتلة المصرية» التي ضمت أحزاب «المصريين الأحرار» و«المصري الديمقراطي الاجتماعي» و«التجمع» مضافاً إليها أحزاب أخرى. وستظل هذه المحاولات وغيرها سائلة غير متبلورة بانتظار موقف حزب «الدستور» الذي استكمل إجراءات تأسيسه رسمياً يوم ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢، وخصوصاً في شأن تحديد موقعه في الساحة السياسية.

غير أن مشكلة هذه القوى في مجملها، وعلى تباين مرجعياتها وتوجهاتها، هي عجزها عن بناء تحالفات صلبة قابلة للاستمرار، فضلاً عن صراعاتها الداخلية، وغلبة الطابع النخبوي عليها، وكثرة الميول الانشقاقية فيها، وهي مشكلة ترتبط بالضعف الشديد في إمكانات العمل الجماعي بوجه عام.

كما يعيب هذه القوى أنها تفتقد الثقة بالنفس، والثقة المتبادلة في ما بينها، والثقة بالشعب. لذلك راهن معظمها على المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإحداث توازن مع القوى الإسلامية. من هنا كان نجاح الرئيس مرسي في إبعاد هذا المجلس من المشهد السياسي بسهولة شديدة صادمًا بعض هذه القوى التي تلجأ إلى غيرها ليؤدي الدور الذي ينبغي أن تقوم به. وهي تستطيع ذلك إذا واجهت مشاكلها بشجاعة، وسعت إلى حلها وتمتعت بشيء من التسامح المتبادل الذي لا بديل منه لبناء ائتلاف واسع أو حتى ائتلافيين مؤثرين في الحياة السياسية.

وعلى الرغم من أن هذه القوى هي الأقل تأثيراً في عملية صنع مستقبل مصر الآن، فقد يكون لبعضها أو لكثير منها دور أكبر في هذه العملية إذا نجحت واحدة أو أكثر من المحاولات الجارية الآن لبناء ائتلافات بينها.

#### ٤ - في انتظار الدستور الجديد

ما أصعب من إصدار دستور جديد في أجواء يسودها استقطاب وانقسام وشكوك واتهامات متبادلة، وفي ساحة سياسية يبدو أطرافها كما لو أنهم في حالة حرب الكل ضد الكل.

لذلك تعثرت عملية إعداد مشروع الدستور من منبعها، وهو تأسيس الجمعية التأسيسية التي ستضع هذا المشروع. فقد حدثت معركة حامية الوطيس حول هذه الجمعية التي ينص الإعلان الدستوري الموقت على انتخاب أعضائها المئة بواسطة مجلسي الشعب والشورى، وأتهمت جماعة «الإخوان المسلمين» والقوى السلفية ذات الأغلبية في هذين المجلسين بالسعي إلى الهيمنة عليها لضمان وضع مشروع يعبر عن توجهاتها ويؤسس لإقامة «دولة دينية».

وعطّلت هذه المعركة عمل الجمعية الأولى التي انتُخبت في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى

أن قضت محكمة القضاء الإداري بعدم سلامة تأسيسها، ثم تعثرت المفاوضات بين القوى الإسلامية وغيرها في شأن تأسيس جمعية جديدة لأكثر من شهرين. وحين حدث توافق على معايير انتخاب أعضائها، تجدد الخلاف في اللحظة الأخيرة وانسحب بعض القوى الليبرالية واليسارية من الجمعية الثانية التي انتُخبت في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٢. لكن استمرار بعضها الآخر أتاح انتخاب الجمعية وبدء عملها. وعلى الرغم من سيف الملاحقة القضائية للجمعية واتهامها بعدم تمثيلها فئات المجتمع المختلفة، فهي حققت تقدماً ملموساً في عملها. لكن الخلافات بين أعضائها من القوى الإسلامية والقوى الوسطية والليبرالية واليسارية حول مسألة العلاقة بين الدين والدولة من ناحية وبعض النقاط الخاصة بالحقوق والحريات العامة من ناحية ثانية، قد تجعل الوصول إلى مشروع دستور صعباً إذا لم يحدث توافق على صياغات مبتكرة تقدم حلولاً لتلك الخلافات التي لم تُحسم في تاريخ مصر الحديث منذ دولة محمد علي في مطلع القرن التاسع عشر.

من الطبيعي أن تكون حصيلة عمل الجمعية التأسيسية للدستور مؤثرة في أي قراءة لمستقبل مصر والطريق الذي ستمضي فيه. فهناك فرق كبير بين التوصل إلى توافق على مشروع لهذا الدستور والفشل في ذلك، بما يؤدي إلى تعثر عمل تلك الجمعية وإعداد مشروع غير متوازن تطغى فيه توجهات القوى الإسلامية سواء من خلال الجمعية التأسيسية الراهنة أو من خلال جمعية أخرى بديلة يؤسسها رئيس الجمهورية منفرداً بموجب الحق غير المستحق الذي أعطاه لنفسه في الإعلان الدستوري الذي أصدره لنفسه أيضاً حين دفع قادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى أعلى أو إلى مواقع أخرى، وأنهى دورهم في السلطة في ١٢ آب/أغسطس.

## ثانياً: قراءة في المستقبل

ثمة عدّة سيناريوهات للطريق الذي يمكن أن تمضي فيه مصر انطلاقاً من معطيات اللحظة الصعبة الراهنة. غير أن ثلاثة من تلك السيناريوهات تبدو هي الأقرب في ضوء هذه المعطيات.

### ١ - سيناريو استقرار حكم «الإخوان المسلمين»

يتلخّص هذا السيناريو في نجاح جماعة «الإخوان المسلمين» في استكمال عملية التمكين التي بدأت بخطوة صغيرة ولكنها مهمة عبر الانتخابات البرلمانية، ثم بخطوة أكبر في الانتخابات الرئاسية، وتلتها الخطوة الأكثر أهمية في هذا الاتجاه حتى الآن وهي إضعاف المجلس الأعلى للقوات المسلحة وإخراجه من المشهد السياسي، من دون أن يعني ذلك انتهاء دور العسكريين في السلطة. يرتبط هذا السيناريو بعدد من العوامل أهمها:

أ - نجاح الرئيس مرسي وحكومته، ومن ورائهما جماعة «الإخوان المسلمين»، في تحقيق إنجاز اقتصادي سريع تبدأ آثاره الأولية في الظهور قبل نهاية عام ٢٠١٢، عبر تحريك الاقتصاد الراكد، وإجادة استثمار الأموال المقبلة من بعض الدول الخليجية، وخصوصاً قطر، ومن صندوق النقد الدولي، وتوفير فرص عمل فعلية جديدة، وإدارة ملف المظالم الاجتماعية



الهائلة بشيء من الحكمة بما في ذلك حساب المخاطر التي ستترب على الإجراءات الخاصة بخفض الدعم المخصص للطاقة والسلع الغذائية في مقابل الحصول على قرض الصندوق، وبثّ شعور عام بأن عملاً جاداً يحدث لتحسين الأوضاع البائسة التي يزرع تحتها أكثر من نصف المصريين، ومن ثم خلق حالة من الثقة تدفع القطاع الأوسع منهم إلى التعلق بالأمل وقبول استمرار الانتظار الذي طال أمده.

ب - اتخاذ ممثلي جماعة «الإخوان المسلمين» والمرتبطين بها والقريبين منها في الجمعية التأسيسية للدستور مواقف متوازنة وتعاونهم مع ممثلي «القوى المدنية» لضمان أن يكون مشروع هذا الدستور معبراً عن مختلف فئات المجتمع، وقائماً على صيغة متوازنة للعلاقة بين الدين والدولة، وخالياً من أي جموح قد يفتح الباب أمام مخاطر هائلة، مثل إصرار بعض القوى السلفية على أن تكون هناك مرجعية نهائية في كل ما يتصل بالشريعة الإسلامية، وأن تكون مؤسسة الأزهر هي هذه المرجعية صاحبة القول الفصل الذي لا تعقيب عليه ولا نقاش فيه.

فإذا اتخذ ممثلو «الإخوان المسلمين» ومن يلتزم قراراتهم من أعضاء الجمعية التأسيسية مواقف وسطية معتدلة ومتوازنة، سيكون مشروع الدستور الجديد عاملاً أساسياً من عوامل الاستقرار ووضع حدٍ للاضطراب الذي يسود البلاد. ومن نافلة القول إن التطور باتجاه الاستقرار في الفترة المقبلة يدعم حكم «الإخوان المسلمين» الذين يسيطرون على السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويتيح استمرار هذا الحكم ويضعف تدريجاً المخاوف المسبقة التي تدخل في إطار الهواجس وتدفع أصحابها إلى اتخاذ مواقف حادة وردود فعل عصبية في ظل وضع مضطرب. وعندئذٍ قد يحمل هذا الاتجاه نحو الاستقرار في طياته إمكانات بناء نظام شبه ديمقراطي يكون موقف خصوم «الإخوان المسلمين» فيه مرتبطاً بأداء مؤسسات الدولة التي يستحوذون عليها.

ج - حصول «الإخوان المسلمين» على أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات البرلمانية المقبلة التي ستجرى عقب إصدار الدستور الجديد. وربما يكون صعباً أن يحصدوا أغلبية مطلقة (٥٠ في المئة + ١) إلا إذا حقق رئيس الجمهورية وحكومته إنجازاً ملموساً خلال الأشهر القليلة المقبلة على نحو يدعم مركز مرشحيهم في هذه الانتخابات.

غير أنه يصعب استبعاد حصولهم على أكثرية نسبية، أي على عدد من المقاعد أكبر من أي حزب آخر، إلا إذا بدأ أداء رئيس الجمهورية وحكومته ضعيفاً جداً أمام معظم الناخبين. لذلك ربما يتوقف هذا السيناريو الأول على نتائج الانتخابات البرلمانية إذا أُناحت لجماعة «الإخوان المسلمين» وحزبها تأليف الحكومة المقبلة سواء بحصولهم على أغلبية مطلقة أو على أكثرية نسبية تتيح لهم الائتلاف مع حزب أو أحزاب أخرى.

وستتوقف صورة مصر في ظل حكم «الإخوان»، في حال حصولهم على أكثرية نسبية، على طبيعة الائتلاف الذي سيقومونه، فهل سيكون إسلامياً يضم «حزب النور» وأحزاباً سلفية أخرى، أم وطنياً يشمل بعض الأحزاب الوسطية والليبرالية. وربما لا تكون طبيعة هذا

الائتلاف قراراً خاصاً بجماعة «الإخوان المسلمين» وحدها، لأن هذه الأحزاب ربما لا تفضل مشاركة هامشية في حكومة إسلامية وإضفاء شكل تعددي عليها بلا مضمون حقيقي.

ومع ذلك، ربما تكون جماعة «الإخوان» هي صاحبة القرار النهائي في شأن طبيعة الحكومة المقبلة لأن موقف الأحزاب غير الإسلامية، أو أكثرها، سيتوقف غالباً على نوع الشراكة التي قد تطرحها هذه الجماعة، وهل تكون شراكة وطنية جادة وأمينة أم شراكة شكلية يكون دور هذه الأحزاب أو بعضها فيها تجميلياً أو «ديكورياً».

الشاهد حتى الآن أن مفهوم الشراكة الوطنية الكاملة بعيد من تفكير جماعة «الإخوان»، وأن أقصى ما يمكن أن يبلغه توجهها تجاه القوى غير الإسلامية، بل حتى إزاء القوى السلفية، هو نوع من الشراكة الجزئية.

لذلك، وفي ظل تركة ثقيلة لا تستطيع جماعة أو حزب أو فصيل حملها من دون مساعدة جدية من أطراف أخرى، فالأرجح أن يواجه «الإخوان» صعوبات هائلة في حكم البلاد حتى إذا تمكنوا من تحريك الاقتصاد وتجنب احتجاجات شعبية واسعة متوقعة نتيجة عدم اختلاف رؤيتهم الاقتصادية والاجتماعية عن نظام مبارك، ومقاومة الفساد الضارب في أجهزة الدولة التنفيذية وفي بعض قطاعات المجتمع المدني أيضاً. وربما يكون أقصى ما يطمحون إليه في ظل هذا السيناريو هو المحافظة على شعبيتهم وتجنب حدوث تراجع جوهري فيها بعدما انتقلوا من المعارضة التي انطوت على محنة إلى سلطة يحاولون أن تكون وسيلتهم إلى التمكين، وذلك عبر تحقيق إصلاحات داخلية جزئية.

غير أنه من المستبعد أن يحدث تغير أساسي في سياسة مصر الخارجية في ظل هذا السيناريو. ففي غياب شراكة وطنية كاملة تطلق طاقات المصريين المعطلة وتحفزهم على العمل وتدفعهم إلى الصبر اقتناعاً بأن الأطراف المتشاركة، وفي مقدمتها جماعة «الإخوان المسلمين»، تضع المصلحة العامة فوق المصالح الخاصة، سيظل حكم هذه الجماعة معتمداً على دعم دول خليجية وعلى الولايات المتحدة وأوروبا، مثلما كان حال نظام مبارك. لكن تغيراً جزئياً وحذراً لا بد من أن يحدث، وقد بدأ بالفعل منذ إطاحة رأس هذا النظام، في طريقة إدارة العلاقات مع إسرائيل وسلطتي غزة والضفة الغربية، لكن ليس في القضايا الجوهرية المتصلة بهذه العلاقات.

لذلك يُستبعد أن تتمكن مصر، في ظلّ هذا السيناريو، من استعادة مكانتها العربية والإقليمية والدولية والقيام بالدور الذي تخلّت عنه لعقود، وتلبية تطلعات كثير من العرب في هذا المجال.

## ٢ - سيناريو المراوحة بين استمرار الوضع الانتقالي المضطرب وتحقيق استقرار جزئي

يتلخص هذا السيناريو بفشل الرئيس محمد مرسي وحكومته وجماعة «الإخوان المسلمين» في وضع أساس ملائم لمسار سياسي جديد يتحقق في ظلّه الاستقرار في الحدود

الممكنة التي سبق توضيحها في السيناريو الأول، لكن من دون أن يصل هذا الفشل إلى الحد الذي يحمل نذر أزمة كبرى ممتدة تُدخل البلاد في نفق مظلم. يرتبط هذا السيناريو بعدد من العناصر، أهمها:

أ - اتجاه الرئيس مرسى وحكومته، سواء الحالية أو التي قد تولّف عقب الانتخابات البرلمانية المقبلة، إلى إعطاء أولوية لتحريك الاقتصاد على حساب البدء في إيجاد حلول مقنعة لمظالم اجتماعية هائلة تراكمت على مدى أربعة عقود. وقد يحدث ذلك في ظل صعوبة التوفيق بين المتطلبات التقليدية لتحريك الاقتصاد، التي تشمل منح حوافز كبيرة للمستثمرين وفرض قيود على الاحتجاجات واللجوء إلى الاقتراض المشروط بالحد من الإنفاق الاجتماعي، وبين ضرورات التعامل الجاد مع مظالم يعانيتها أكثر من نصف المصريين وبلورة رؤية مستقيمة للحد من هذه المظالم وتوفير الأساس اللازم لسياسة اجتماعية أكثر عدالة وليس أقل ظلماً فحسب.

ب - توسع نطاق الاحتجاجات الاجتماعية إلى الحد الذي يصعب في ظله احتواؤها - أو فضّها بالقوة إذا لجأ مرسى وحكومته إلى القمع الجزئي الانتقائي - لكن ليس إلى المدى الذي يضعف قدرتها على السيطرة واستمرار الرهان على الوقت لتحقيق بعض الإنجازات ومحاولة تعويض غياب سياسة اجتماعية رسمية لرفع المظالم باعتماد سياسة تقوم على التوسع في الخدمات غير الرسمية والمساعدات (الصدقات) التي تقدمها جماعة «الإخوان المسلمين» وأتباعها، وقد تكون الأحزاب والجماعات السلفية عوناً لها في هذا المجال.

والأرجح أن معالجة سياسة الدعم السلعي للطاقة والغذاء، وحدود خفض معدلاته استجابة لشروط صندوق النقد الدولي سيكون لها أثر ملموس في حجم الاحتجاجات الاجتماعية. لذلك سنعود إلى هذه المسألة عند مناقشة السيناريو الثالث وهو حدوث أزمة كبيرة ممتدة تضع مصر على مشارف نفق مظلم.

ج - نتائج الانتخابات البرلمانية التي ستجرى بعد إصدار الدستور الجديد. وإذا لم يكن مستبعداً أن يحصل حزب «الإخوان المسلمين» على أغلبية مطلقة أو أكثرية نسبية وفق ما ورد في السيناريو الأول، فليس هذا مؤكداً في الوقت نفسه، الأمر الذي يحول دون استبعاد عدم قدرته على ذلك في حال تعثر أداء الرئيس الذي ينتمي إليه والحكومة التي ألفها حتى موعد إجراء هذه الانتخابات. ولنا في نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي أجريت في أيار/مايو ٢٠١٢ أسوة. فقد أدّى ضعف أداء «الإخوان المسلمين» في مجلس الشعب الذي سيطروا على رئاسته ولجنته العامة ولجانه النوعية إلى حصول مرشحهم في الانتخابات الرئاسية على نحو نصف عدد الأصوات التي حصدها مرشحوهم في الانتخابات البرلمانية. كما أنه لم يفز في الجولة الثانية في الانتخابات الرئاسية إلا بصعوبة شديدة وبفرق طفيف، على الرغم من سهولة التعبئة والحشد ضد منافسه في هذه الجولة لانتمائه قلباً وقالباً إلى نظام مبارك، بل قل إنه نسخة أخرى من مبارك شخصياً.

وهذا مؤشر يصعب إغفاله عند محاولة توقع نتائج الانتخابات البرلمانية المقبلة. ومع

ذلك لا يتيسر أيضاً إغفال الأثر الذي سيجرب على سيطرة «الإخوان» وحزبهم على الحكومة، سواء من خلال وزرائهم الخمسة أو من خلال معظم الوزراء البيروقراطيين الذين استعانوا بهم وبدأ كثير منهم في تقديم خدماته وتجنيد أجهزة وزارته لخدمتهم. فمن شأن هذا المتغير أن يتيح لجماعة «الإخوان» وحزبها إمكانات للتأثير في اتجاهات الناخبين لم تكن لديها مثلها في الانتخابات البرلمانية السابقة.

والحال أنه كلما تراجع عدد المقاعد التي سيحصل عليها «الإخوان» في الانتخابات المقبلة، ستكون إمكانات استقرار حكمهم أقل، نظراً إلى صعوبة تأليف حكومة متجانسة ومنسجمة مع رئيس الجمهورية. ويرتبط هذا السيناريو بحصولهم على عدد من المقاعد لا ييسر لهم الهيمنة على عملية تأليف الحكومة المقبلة ويخلق صعوبات في إدارتهم لهذه العملية، لكن ليس إلى الحد الذي يخرجها من تحت سيطرتهم كلياً ويجعلها في حالة تنافر مع رئيس الجمهورية لأن هذا الاحتمال يأخذنا إلى السيناريو الثالث.

د - نجاح بعض القوى الوسطية والليبرالية واليسارية في بناء ائتلاف قابل للاستمرار وقادر على منافسة «الإخوان المسلمين» وواعد بأن يكون نداً مستقبلياً لهم. فمن شأن بزوغ مثل هذا الائتلاف أن يضع حداً لقدرة «الإخوان» وحدهم أو بالتعاون مع القوى السلفية أو بعضها على فرض استقرار لا تتوافر مقوماته الموضوعية، وفي مقدمها الشراكة الوطنية اللازمة لحمل أعباء التركة الثقيلة وضمان بناء نظام ديمقراطي تعددي حقيقي لا شبه ديمقراطي في أفضل الأحوال وفق السيناريو السابق (الأول).

وإذا كان مستبعداً حدوث تغير جذري في سياسة مصر الخارجية في ظل الاستقرار الذي قام عليه السيناريو الأول، فمن باب أولى أن يكون هذا التغير مستحيلاً في ظل وضع أكثر استقراراً نسبياً مما كان عليه في الأشهر الماضية (مستقر جزئياً) ولكنه يظل مضطرباً ومرتبكاً طول الوقت، وإن بدرجات مختلفة من فترة إلى أخرى.

### ٣ - سيناريو الأزمة الكبرى الممتدة والمفتوحة

لم تتجاوز مصر حتى الآن هذا السيناريو الأسوأ الذي يظل مخيماً في الأفق وحاملاً معه نذر الانزلاق إلى منعطف خطير أو نفق مظلم. يقوم هذا السيناريو على افتراض بدا خلال الأسابيع الأخيرة أن له ما يسند في الواقع، وهو أن سياسة نظام مرسي الاقتصادية - الاجتماعية لن تختلف كثيراً عما كانت عليه في ظل نظام مبارك، اللهم إلا في انحسار الفساد الأسطوري. غير أن هذا المستوى من الفساد حدث معظمه في العقد الأخير من حكم مبارك مقترناً بالزواج بين السلطة والثروة. ولا يعني ذلك أنه لم يكن هناك فساد في العقدين السابقين عليه، وكذلك العقد الساداتي أو قل نصفه الثاني تحديداً. كان الفساد منتشرًا، لأنه جزء لا يتجزأ من بنية السياسة الاقتصادية - الاجتماعية التي انحازت إلى الأغنياء على حساب الفقراء، وإلى المستثمرين على حساب العاملين بأجر، وإلى أصحاب النفوذ على حساب الضعفاء.

وبغض النظر عن حجم الفساد الذي سيقترن بسياسة نظام مرسي الاقتصادية -

الاجتماعية، فالأرجح أن تكون الاحتجاجات الاجتماعية الواسعة هي الباب الذي قد يؤدي إلى نشوء الأزمة الممتدة المفتوحة وفق هذا السيناريو. وثمة مصدران متوقعان لهذه الاحتجاجات الأوسع نطاقاً من تلك المتضمنة في السيناريوهين السابقين، والأكثر تأثيراً وقابلية للاستمرار، هما إحباط ثورة التوقعات التي تجعلها كثرة المظالم الاجتماعية كبيرة بل هائلة، وتردّي مستوى معيشة وحياة شرائح يُعتدّ بها لتشمل الفئات الدنيا وقطاعات من الطبقة الوسطى.

فليس لدى «الإخوان» رؤية اقتصادية – اجتماعية مختلفة عما قامت عليه سياسة نظام مبارك من تشجيع للقطاع الخاص والاحتفاء بالمستثمرين الكبار والانخراط في شراكة اقتصادية دولية تقوم على مبادئ السوق الحرة وتلتزم بشروط المؤسسات النقدية العالمية التي تأتي عادة على حساب الفقراء ومحدودي الدخل.

وكانت هذه السياسة أحد أهم أسباب ثورات «الربيع العربي» في مجملها، لا ثورة ٢٥ يناير المصرية فحسب. ولا يتوافر أي مؤشر حتى الآن على أن في جعبة نظام مرسي وجماعة «الإخوان المسلمين» أي التزام بمبادئ وإجراءات قد تخفّف من غلواء تلك السياسة، مثل الشفافية والمصارحة والمكاشفة والإفصاح وعدالة المنافسة في السوق وعدم محاباة المحاسيب من رجال الأعمال أو غيرهم (رجال الأعمال الإسلاميون مثلاً). وما يزيد خطر هذه السياسة في مصر وجود عدد كبير من رجال الأعمال في صفوف «الإخوان»، بمن في ذلك أبرز قادتها، أو يرتبطون بها أو يدورون في فلكها، أو في صفوف غيرهم من السلفيين.

كما يزيد خطر هذه السياسة أنها تتجاهل وجود خلل هيكلي في النظام الاقتصادي والاجتماعي، وتنعو إلى تبسيط المشكلة وحصرها في عجز الموازنة العامة وكثرة المطالب الاجتماعية التي لا تزال توصف بأنها «فتوية» قليلاً من شأنها أو لإعطاء انطباع بأنها ليست مستحقة مثلما فعل نظام مبارك وأركانه.

ربما يكون هذا الخطر أكبر إذا تبين أن مخططي سياسة «الإخوان» يخلطون بين إدارة اقتصاد دولة وتسيير أنشطة الجماعة الاقتصادية ذات الطابع الخدمي، ولا يميزون بين سياسة للعدالة الاجتماعية تضمن كرامة الفقراء ومحدودي الدخل، وأخرى تقوم على الصدقات والمساعدات والمنح.

وفي كل الأحوال، وحتى إذا ثبت أن «الإخوان» يميزون بين الدولة والجماعة، وبين العدالة والإحسان، يظل وارداً ومتوقعاً اصطدام نتائج سياستهم الاقتصادية والاجتماعية التي ستعيد إنتاج سياسة نظام مبارك والسادات بالمجتمع وشرائحه الأكثر فقراً وبؤساً، وربما أيضاً قطاعات من الطبقة الوسطى. فإذا جاء الصدام بسرعة، وفق منطق هذا السيناريو، ستدخل مصر في أزمة عميقة ممتدة ومفتوحة قد تدفع نظام مرسي إلى اعتماد سياسة قمع منظم، ومن ثم إعادة إنتاج نظام مبارك – السادات في معظم جوانبه – لا في سياسته الاقتصادية – الاجتماعية فقط.

وربما يتوقف هذا السيناريو على حجم الخفض الذي سيحدث في مخصصات دعم

الطاقة وبعض السلع الغذائية في إطار الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على قرض كبير. فثمة رهان لدى أركان جماعة «الإخوان» المعنيين بالملف الاقتصادي على أن مصر بحاجة إلى نحو ٢٠ مليار جنيه (نحو ٣,٥ مليار دولار) لتحريك اقتصادها الراكد وحل مشاكلها العاجلة.

لذلك، لا يُبدي «الإخوان» مقاومة للشروط التي كانت حكومة الجنزوري قد أوشكت على الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي، وأهمها خفض الدعم المخصص للطاقة وبعض السلع الغذائية، واستئناف سياسة بيع الشركات العامة (الخصخصة) وغيرها.

هذا يعني ارتفاعاً مقبلاً بسرعة في أسعار البنزين والغاز والسولار، وفي أسعار مختلف السلع والخدمات التي ترتبط بهذه المشتقات النفطية التي تؤثر في مختلف مناحي حياة الناس. وإذا تذكرنا أن بعض أهم الاحتجاجات الاجتماعية في الأشهر الماضية ارتبطت بنقص في المعروض من هذه المشتقات، يصبح صعباً استبعاد أن يؤدي ارتفاع كبير في أسعارها إلى أزمة كبيرة مرشحة لتكون ممتدة زمنياً ومفتوحة على احتمالات خطيرة، وخصوصاً في حال التعامل معها بالقوة القمعية.

وستتوقف تداعيات هذه الأزمة على مدى شمول الاحتجاجات جغرافياً وتوسعها اجتماعياً، والطريقة التي سيتبعها نظام مرسي في التعامل معها، ومدى قدرة جهاز الدولة المنهار بكفاءته المحدودة على تطبيق نظام لتعدد أسعار المشتقات النفطية بحيث يحصل عليها الفقراء والأقل دخلاً بسعر أقل من خلال كوبونات أو بطاقات ذكية، فضلاً عن الوقت الذي ستبدأ فيه الأزمة، وهل يسبق الانتخابات البرلمانية فيؤثر في نتائجها وإما يتلوها، بعدما يكون «الإخوان» ضمنوا إما الهيمنة على عملية تأليف الحكومة المقبلة وإما على الأقل القيام بدور رئيسي فيها، وكذلك وضع القوى الوسطية والليبرالية واليسارية، ومدى قدرة بعضها على بناء ائتلاف يُحسب له حساب، وموقف القوى السلفية وحدود قدرتها وشيوخها على احتواء غضب كثير من أتباعها الذين سيكونون ضمن من ستشويهم نار ارتفاع الأسعار.

## خلاصة

ليس صعباً الاستخلاص أن أيّاً من هذه السيناريوهات الثلاثة لا يحقق الآمال التي دفعت ملايين المصريين إلى المشاركة في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. فضلاً عن أن هذه السيناريوهات تحمل في طياتها ما قد يدفع إلى القلق من انغلاق الأفاق الرحبة التي فتحتها هذه المشاركة وما اقترن بها من حضور جموع الشعب في المعادلة السياسية لأول مرة في التاريخ.

لذلك يبدو السيناريو الأول هو الأقل سوءاً في المدى القصير، ولكنه ربما يصبح أفضل الممكن. وهذا احتمال يصعب إثباته أو نفيه الآن باستخدام أدوات التحليل السياسي الأكاديمي. لكن ربما يمكن استبعاده بالاعتماد على انطباعات الحس السياسي وخبرات الممارسة الفعلية.

فقد كُسر حاجز الخوف، وعرف عدد كبير من المصريين الطريق إلى الشارع، وأدركت

شرائح متزايدة من الشباب أن المسافة بين الفضاء الإلكتروني الذي يمتلكونه ويجيدون توظيفه، أرض الواقع قصيرة حين يكون الاحتجاج الميداني هو الحل.

لذلك ليس هناك ما يمنع أن يكون السيناريو الثالث، الذي يُعدّ الأسوأ في المدى القصير، هو الأفضل في مدى زمني أطول إذا نضجت الظروف الموضوعية الملائمة لإكمال ثورة ٢٥ يناير عبر إعادة إنتاجها في صورة جديدة لا تتوقف عند حدود التعبير عن الغضب المترتب على عدم تحقيق أهدافها الأساسية (عيش - حرية - كرامة إنسانية).

فلم تكن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مجرد غضبة كبرى، على الرغم من أنها بدأت كذلك حين دُعي إلى تظاهرة في ذلك اليوم احتجاجاً على توحش جهاز الأمن وبلوغه أقصى مداه في إهدار كرامة المصريين بعدما بلغ نظام حسني مبارك ذروته في القهر والظلم والفساد واستهان رأسه بكل من يعارضه وسخر منهم قائلاً «دعهم يتسلون»، بعد التزوير الشامل الذي حدث في الانتخابات البرلمانية في نهاية عام ٢٠١٠.

ولكنها لم تكن في الوقت نفسه نقطة تحول كبرى، لأن الحشود الهائلة التي وضعتها في تاريخ الثورات الشعبية الواسعة النطاق انفضت فور إسقاط حسني مبارك وقبل إحداث أي تغيير في بنية نظامه الذي ظل قائماً واستطاع أن يعيد إنتاج نفسه على مدى عام ونصف العام في ظل إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة شؤون البلاد، وصار مستعداً لتحويل ولائه إلى الرئيس الجديد وجماعة «الإخوان المسلمين» وحزبهما.

لذلك يصعب استبعاد أن يؤدي توسع الاحتجاجات التي لم تتوقف منذ أن بدأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إعادة إنتاج نظام حسني مبارك في صورة جديدة، وتواصلت بعد تولي مرسي رئاسة الجمهورية، إلى إنضاج الظروف الموضوعية لإكمال الثورة المحتجز تطورها والممنوعة من تحقيق أهدافها. غير أنه يصعب ترجيح هذا الاحتمال أيضاً لأن المجتمع صار منهكاً على نحو يحول دون إمكان تقدير مدى قدرته على الحشد المنظم مرة أخرى خلال أشهر أو حتى سنوات قليلة، وخصوصاً في غياب تنظيم «الإخوان المسلمين» الذي كان له دور مشهود في تحقيق هذا الحشد خلال ثورة ٢٥ يناير، على الرغم من أنه لم يكن له حضور في إطلاقها، فضلاً عن تحوله إلى سند للسلطة الجديدة. ويثار هنا سؤال مهم يتجاوز إمكان تحقيق حشد كبير من دون مشاركة تنظيم «الإخوان» إلى موقف هذا التنظيم في حال توسع الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية وتناميها. فهل يستخدم الرئيس التنظيم الذي ينتمي إليه في مواجهة الشعب الذي كان هذا التنظيم جزءاً منه وضد أصحاب الحقوق التي كان يدافع عنها حتى أشهر مضت، وكيف يكون المشهد إذا نضجت الظروف الموضوعية لإكمال الثورة في هذه الحالة، وهل يؤثر ذلك في تماسك الجسم «الإخواني» الذي يُفترض أن يشهد تغيراً تدريجياً في داخله من جراء الانتقال من المعارضة إلى السلطة، ومن المحنة إلى بداية التمكين، في ضوء قاعدة أساسية من قواعد العلم الاجتماعي تفيد أن الجماعات البشرية - أي جماعات - تتماسك حين تكون تحت الضغط والتهديد وتسترخي حين تخرج من دائرة الخطر وتنب الخلافات في داخلها في حالة توزيع غنائم بصورة أو بأخرى.

كما يثير الحديث عن احتمال توسع الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية وتناميها في اتجاه يحمل إمكانات مد ثوري جديد، أو بالأحرى مكمل، السؤال عن مستقبل العلاقة بين سلطة «الإخوان المسلمين» و«القوات المسلحة» التي أُخرجت من المشهد السياسي المباشر، ولكنها لا تزال في خلفية هذا المشهد محتفظة بامتيازاتها وإمكاناتها ومصادر قوتها الاقتصادية.

هذه الأسئلة، وغيرها كثير، يثيرها وضع مصر القلق بعد أكثر من عام ونصف العام على إسقاط حسني مبارك وبُعيد الأيام المئة الأولى من عهد الرئيس الجديد محمد مرسي. فالطرق التي يبدو أن مصر تقف في مفترقها وعرة كلها ولكن بدرجات مختلفة وأشكال متباينة، لأن الطريق الوحيد الآمن إلى المستقبل «مرفوعٌ من الخدمة». وقد عبّر كاتب السطور عن هذا المعنى في أول لقاء عقده محمد مرسي عقب ظهور نتائج الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية متضمنة إجراء جولة ثانية بينه وبين الفريق أحمد شفيق. ضم ذلك اللقاء، الذي عُقد في فندق «كمبنسكي» وسط القاهرة، بحضور نحو ٢٠ من الشخصيات السياسية بعضهم من أنصاره، بينما البعض آخر ممن أيدوا المرشح الرئاسي السابق عبد المنعم أبو الفتوح، والبعض الأقل من مؤيدي مرشحين آخرين. واقترح كاتب السطور في ذلك اللقاء أن يعلن مرسي استعداده لبناء شراكة وطنية واسعة عبر خطوة عملية، لا من خلال خطابه الانتخابي فقط، يلتزم وفقها ببرنامج مستمد من برامج مرشحي الثورة في الانتخابات الرئاسية (أبو الفتوح وحمد الدين صباحي وهشام بسطويس وخالد علي وأبو العز الحريري). وتضمن الاقتراح أن ينتهي اللقاء إلى تأليف فريق عمل يعكف على استخلاص القواسم المشتركة في هذه البرامج في شأن القضايا الملحة والعاجلة، وإعداد برنامج تعمل بمقتضاه حكومة مرسي الأولى ويتم اختيار رئيسها ووزرائها وفريقه الرئاسي على أساس هذا البرنامج.

كان الهدف من ذلك الاقتراح، الذي تجاهله مرسي على الرغم من تكرار الدعوة إليه، هو التوجه نحو الطريق الوحيد الذي يقود إلى تحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير وتحرير مصر من الأغلال التي تكبلها انطلاقاً من واقع التركة الثقيلة الموروثة عبر عقود من الخراب، ومن مفهوم الكتلة التاريخية الإسلامية - القومية العربية - الليبرالية الوطنية التي تشدد الحاجة إليها في كل بلادنا العربية حين تتاح فرصة للتحويل، وخصوصاً حين تكون هناك مثل هذه التركة التي تثقل كاهل مصر.

وسيلظل هذا الطريق - طريق الكتلة التاريخية التي تحقق شراكة حقيقية لا شكلية - هو وحده الذي يقود إلى إنجاز عملية الانتقال وتحقيق الحرية والكرامة الوطنية واستعادة مكانة مصر ودورها الذي تنتظره أمته.



## المناقشات

### ١ - يوسف الصواني

أخذنا د. وحيد عبد المجيد إلى لحظات متعددة من ثورة ٢٥ يناير، بدءاً باللحظة الأولى المتوقعة كما حددها بصعود تيار إسلامي لم تفلح فزاعة الإسلاميين والمتشددين، التي كان يستخدمها النظام السابق، في الحؤول دون صعوده، ليمر بنا إلى لحظة الإرباك أو الارتباك التي بدأت يوم قرر الإخوان المسلمون التراجع عن وعدهم بعدم تقديم مرشح للانتخابات الرئاسية متذرعين بممارسات المجلس العسكري، وكيف أجهض هذا القرار إلى حد بعيد فرصة تأسيس شراكة وطنية. هذه اللحظة وإن مهدت الطريق لهيمنة الإخوان فهي وضعت أسئلة وشكوكاً كبيرة على مستقبل مصر بوجه عام.

خصص عبد المجيد القدر الأكبر من التحليل للسيناريوهات المستقبلية، التي تتميز بوضوح خصائص الانتقال أو التحول في ميزان القوى بين القوى الممسكة بالسلطة الفعلية والقوى التي برزت في المشهد السياسي: قوى مؤسسة متمركزة متمكنة وقوى صاعدة وطامحة وقوى على الهامش. في هذا الوسط كله وفي هذا الحراك والديناميات يبدو الفعل الشعبي في دائرة الترقب ويبقى منتظراً! وهذا يطرح أسئلة مهمة تحتاج إلى إجابة ليس في مصر فقط لكن على مستوى التحولات التي تحدث في بلدان الربيع العربي والمخاوف من هيمنة قوى واحدة وبالتالي تهديد مصير عميلة الانتقال الديمقراطي. هذا يقودنا إلى حالة أخرى هي حالة تأسيس نظام جديد أو سلطة جديدة تقودها قوى إسلامية يحتل التيار السلفي فيها خاصية مهمة. هنا تبرز أيضاً أسئلة تتعلق بمستقبل التيارات الإسلامية وفرص هيمنتها في الوقت الذي تتواصل أهمية قوى أخرى مثل العسكر، في حين تبرز أزمة ما اصطلح على تسميته «القوى المدنية».

ركّز عبد المجيد على تحديات كتابة الدستور؛ وهنا تبرز للعيان إشكاليات كثافة الاستقطاب وتعمق عدم الثقة بين القوى المختلفة في مسار محفوف بالمخاطر. أذكر هنا بإشكاليات وتحديات ذات صلة بسقوط المأمول وفشل التوافق والتمهيد لسيطرة اللون الواحد؛ وهذا ما يشي بتهديد الاستقرار ومخاوف إعادة إنتاج الاحتكار السياسي، وإن كان بصورة مختلفة، بما يتضمنه من معضلات وغياب التفكير في مسألة العدالة الاجتماعية.

## ٢ - سعد محيو

يمكن إبداء عدد من الملاحظات على ورقة العمل هذه:

**أولاً،** كان الأفضل لو تمعّنت هذه الورقة القيّمة في التطورات والتفاعلات التي قد تطرأ على قواعد وأجنحة جماعة الإخوان المسلمين وهم في السلطة من جراء أربعة عوامل:

- اضطرار سلطة الإخوان إلى التعاطي مع إسرائيل كأمر واقع، حتى لو جهد الرئيس مرسي لجعل تلك العلاقات سلاماً بارداً وتبريره كهدنة مؤقتة شبيهة بهدنة النبي. فلسطين بالنسبة إلى عقيدة قواعد الإخوان ليست عقاراً بل في صلب الأيديولوجيا الدينية.

- التوتر الشديد الذي سينشأ في صفوف الإخوان بسبب التناقض الذي سيكون فاقعاً بين السياسة الواقعية والأيديولوجيا المثالية، أي بين الأرض والسما، وهل سيؤدي ذلك إلى مسارين مختلفين لكل من جماعة الإخوان وحزب الحرية العدالة، كما حدث في المغرب مثلاً؟ أم سيسفر عن انشقات في صفوفهم؟

- لم يتضح من الورقة أي نموذج سيتبع «الإخوان» في بناء تجربتهم الانتقالية، التجربة التركية، أم تجربة الأحزاب المسيحية الديمقراطية في أوروبا في القرن التاسع عشر، أم التجربة التوتاليتارية الإيرانية. هل الإخوان منقسمون إلى أجنحة هنا أم أنهم جماعة موحدة حول أي من هذه الخيارات؟

- أي تأثير سيكون للسلفيين في قواعد الإخوان، وبخاصة أنهم سيكونون كالمطرقة التي ستواصل الطرق على رؤوسهم حيال مدى تمسكهم بالأيديولوجيا الإسلامية وهم في ذروة العمل السياسي البراغماتي.

**ثانياً،** لم تعطِ الورقة حيزاً أكبر ضرورياً لدور الجيش وأجهزة الاستخبارات، سواء خلال المرحلة الانتقالية الحالية أو بعدها، على الرغم من أن هيكلية كلا الجيش والأجهزة لم تتغير بعد الثورة. فهل أن مؤسستي الجيش والاستخبارات (التي لم يجر إصلاح ثقافتهما وإستراتيجيتهما الأمنية بعد) ستتصيد أخطاء الإخوان تمهيداً لإعادة الإمساك بالسلطة، أم أنهما قبلتا نهائياً بالصفقة الحالية الغامضة مع الإخوان؟ وما طبيعة هذه الصفقة؟

**ثالثاً،** ما نمط العلاقات التي ستنشأ بين الإخوان وبين الولايات المتحدة الأمريكية؟ وهل سيكون الإخوان قادرين على الوفاء بما قيل إنها تعهدت قدموها إلى الأمريكيين في مجالات السياسات الاقتصادية (الليبرالية) والخارجية (الحفاظ على المصالح الأمريكية) والأمنية (معاهدة السلام مع إسرائيل)؟ وإذا ما كان الأمر كذلك، ما تأثير هذا مجدداً في قواعد الإخوان وتياراتهم؟

**رابعاً،** في الخلاصة، تطرّقت الورقة إلى السيناريو الكارثي (أي الأزمة الكبرى المفتوحة). والواقع أنه كان يمكن طرح سيناريو آخر رابع: ثورة ثانية تنبع من فوهة الفشل الاقتصادي - الاجتماعي المتوقع، بسبب تشابه أجدنات الإخوان مع أجدنات نظام مبارك، كما قالت الورقة عن حق، التي أدت إلى الثورة الأولى. وهذا ما يبدو واضحاً من قبول الإخوان لكل

شروط صندوق النقد الدولي التي ستواصل ضرب الاقتصاد الإنتاجي المصري.

### ٣ - عبد الإله بلقزيز

سأطرح ملاحظاتي على ما عرضته الورقة في محورين:

**المحور الأول:** لاحظت في مداخلة الأخ وحيد قدراً غير قليل من الحديث بمفردات أحكام القيمة عن المؤسسة العسكرية، وهي مفردات تعكس صورة نمطية عن العسكرية تاريخياً العربية ودورها في السياسة. طبعاً أعلم مدى مرارة التجربة العسكرية في مصر، وبخاصة في السنوات الثلاثين أو العشرين الأخيرة. لكن دعونا نستحضر مسألتين:

المسألة الأولى، هي أن ما نسميه ثورة ٢٥ يناير، أو الانتفاضة الشعبية، لم تستطع أن تنجز الحد الأدنى من المطالب التي أفصح عنها أثناء الحراك الاجتماعي، لأسباب تتصل بميزان القوى في الحاضن الاجتماعي للشعارات التي طرحت في ميدان التحرير. وهذا ما يفسر إلى حد بعيد لماذا تعرضت الانتفاضة لعمليتين، أو لاهما عملية السطو المنظم على الانتفاضة من جانب قوى لم تكن في الأصل مشاركة فيها ولا في إطلاقها؛ وثانيتهما حالة الفراغ التي أحدثتها عملية إسقاط نظام مبارك، ليس بفعل الضغط الشعبي الذي كان ضرورياً لتسريع عملية إسقاط النظام بل بفعل دور المؤسسة العسكرية الذي كان حاسماً في عملية إسقاط مبارك وفريقه.

المسألة الثانية، هي أن إسقاط النظام المصري جرى بشراكة فريقين: شباب ميدان التحرير والمؤسسة العسكرية، بعدما تقاطعت المصالح بين جمهور حانق لم يعد يطبق المستوى الخرافي من الفساد والاستبداد الذي عاشه على فترة مديدة من الزمن، ومؤسسة عسكرية لاحت لها في الأفق فرصة تاريخية للتخلص من نظام التوريث الذي كان حسني مبارك يسعى إلى ترسيخه. وقد تصرف العسكريون على أنهم شركاء مع القوى المدنية في عملية التغيير، في الوقت الذي توافقت القوى المدنية والإسلامية على إدارة المجلس الأعلى المرحلة الانتقالية إلى حين تقوم مؤسسات منتخبة للسلطة. وحصل ما حصل خلال الأشهر الخمسة عشر أو الستة عشر الأخيرة وتغير الكثير من ملامح الصورة.

واليوم تبدي ورقة العمل هذه قدراً كبيراً من الارتياح لقرار إزاحة المؤسسة العسكرية من الصورة. لكن، في ظل الصعود الصارخ للقوى الإسلامية والأصولية مقابل تفكك المجتمع المدني والقوى الليبرالية والعلمانية والديمقراطية والقومية واليسارية، وفي ظل الصفقة الكبرى المبرمة بين هذه النخب السياسية الجديدة في مصر والولايات المتحدة الأمريكية، المباركة إقليمياً من جانب تركيا والسعودية وقطر، هل ثمة اليوم من ضمانات غير المؤسسة العسكرية لحماية مدنية السلطة؟

**المحور الثاني:** حاولت ورقة العمل أن تفسر الاصطفاف الجديد الحاصل داخل النظام بحسم ازدواجية السلطة عبر إزاحة المؤسسة العسكرية أو بنقلها من موقع صدارة المشهد إلى خلفية المشهد مقابل صعود الإخوان المسلمين. حاولت الورقة تفسير ذلك إما بأخطاء المجلس العسكري في إدارة المرحلة الانتقالية وإما بحنكة الإخوان المسلمين وبنظام

المعلومات الذي يتوافر لديهم وبقدرتهم على التقاط اللحظة المناسبة لإزاحة العسكر. في حين أن هذه العوامل لا تمثل في تقديرنا فاعلاً حقيقياً في ما جرى. فنحن نعلم جيداً أن هذا الوضع تغير حين جاء الضوء الأخضر من الولايات المتحدة الأمريكية، وحُسم الأمر حين جاءت وزيرة خارجية الولايات المتحدة إلى القاهرة. ثمة قرار أمريكي مدعوم تركيا وسعودياً وقطرياً بإنهاء حالة ازدواجية السلطة داخل مصر. وقد أنهيت هذه الازدواجية بعد إنضاج عملية الترويض السياسي للإخوان المسلمين، التي استعمل الأمريكيون المجلس العسكري فيها كقوة ضغط على الإخوان. وهناك من الكتاب والباحثين المصريين من نقل فعلاً كلاماً عن مسؤولين أمريكيين كبار أشاروا فيه إلى تعهدات قاطعة قدمها «الإخوان المسلمون» إلى الأمريكيين، بحماية المصالح الأمريكية وباحترام معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية والحفاظ على النظام الاقتصادي الحر مقابل إمساكهم بالسلطة.

إذاً، محاولة الورقة تفسير ما حصل من تغير في المشهد السياسي المصري من خلال العوامل الداخلية هي أمر فيه تقصير.

من جهة أخرى، أتوقف عند السؤال المهم الذي طرحه الأخ سعد محيو: على أي نموذج سيبني الإخوان المسلمون مشروعهم: النموذج التركي أم النموذج الديمقراطي المسيحي أم النموذج الإيراني.

هنا توجد عدة مفارقات: فالنموذج التركي لا يعكس أفق الإخوان المسلمين، ليس في مصر فحسب بل في جميع أرجاء الوطن العربي. لأن حزب العدالة والتنمية التركي هو سليل الدولة الديمقراطية العلمانية التركية، حتى ولو كان حزب العدالة والتنمية من أصول إخوانية منذ بداية الخمسينيات. والأمر نفسه يقال عن الأحزاب الديمقراطية المسيحية لأنها ليست أحزاباً دينية، ومشروعها ليس دينياً، على الرغم من أنها تستلهم من المرجعية الدينية أفقاً للتغيير والاجتماعي والسياسي.

يبقى النموذج الإيراني؛ فهل تمثل سلطة المرشد رديفاً لسلطة الولي الفقيه في إيران؟ يوجد فرق بسيط بين الأمرين؛ فالولي الفقيه له موقع في النظام السياسي، في حين أن مرشد الجماعة ليس له موقع سياسي؛ إلا إذا كان رئيس الدولة المصرية معني بالتزام تعاليم المرشد أكثر من التزامه بمؤسسات الدولة. مع العلم أن حركة الإخوان المسلمين منذ تأسيسها في بداية العشرينيات كانت نموذجاً ملهماً. حتى إن الإمام الخميني مذهباً وعيهُ السياسي يتفق في بداية الخمسينيات متأثراً بالشعبوية الإسلامية التي ظهرت في ذلك الحين، كان ينصح تلازمته بقراءة حسن البنا وسيد قطب؛ وهو في محاضرة له عن الحكومة الإسلامية ألقاها في النجف عام ١٩٦٨ نجده يردد جملاً بكاملها مأخوذة من خطاب حسن البنا في المؤتمر الحركي الخامس للإخوان المسلمين في الثلاثينيات. لماذا؟ لأن حسن البنا هو أول إسلامي ينجح في القرن بين السياسة والدين، وفي تأسيس مشروع سياسي على قاعدة دينية؛ هذا هو الأمر الذي التقطه الإمام الخميني. وعلى الرغم من أن نظرية ولاية الفقيه تعود إلى القرن الثامن عشر، فإن الإمام الخميني من دون شك أدرك جيداً أن النموذج الذي يجب اقتداؤه هو نموذج الإخوان المسلمين، وبخاصة في تأويل سيد قطب للإخوان. لذا، الحاكمية هي رديف لفكرة ولاية الفقيه؛ لكن أنا

أقطع بأن الإخوان المسلمين لم يراجعوا نظرية الحاكمية عند سيد قطب وغيره.

ونعود إلى السؤال الذي طرحه الأخ سعد: هل في وسع حركة دينية أن تجترح مشروعاً وطنياً، وبخاصة في مجتمع متنوع دينياً وله تقاليد الدولة الحديثة المدنية منذ القرن التاسع عشر؟

#### ٤ - بشارة مرهج

تضعنا هذه الحلقة النقاشية أمام موضوع مهم جداً في تأثيراته وتداعياته على المرحلة وعلى المحيط الذي تتحرك مصر فيه. لكن ورقة العمل ركزت على العوامل الداخلية للتحويلات التي تشهدها مصر، وأنا أود مناقشة العوامل الخارجية لعل الصورة تكتمل وتتبدد الحيرة قليلاً حينما نواجهه بسؤال: مصر إلى أين؟

نظراً إلى موقع مصر ومعطياتها وطاقاتها، فهي من الطبيعي أن تتفاعل مع الأوضاع المحيطة بها في الاتجاهين، مع اعتراف واسع بقدرتها على ممارسة دور قيادي في هذا المجال، ولا سيما إذا اختارت أن تكون حاضرة على المسرح الإقليمي والدولي متمسكة بسيادتها وحقوقها.

كانت مصر في عهد مبارك، إلى حد بعيد، خارج السياسة وخارج التأثير؛ وكان النظام يهجع في شرم الشيخ تاركاً الحبل على الغارب، مُلتزماً بالإملاءات الأمريكية في المنطقة مراعيًا الكيان الصهيوني، حتى لو كانت المراعاة على حساب مصر أو فلسطين أو لبنان.

ويدرك الإخوان المسلمون، الذين يتصدرون المشهد السياسي في مصر اليوم، أن لا مناص من إنهاء سياسة الانعزال والاستكانة التي طبعت المرحلة السابقة، ومن المبادرة إلى اتخاذ مواقف تُعيد مصر إلى مكانتها في المنطقة العربية والإسلامية وفي العالم، وبخاصة أن «الإخوان» هم على تواصل فعلي وتفاعلي مع الحركات الإسلامية في هذه المنطقة، فمن الطبيعي أن نتوقع اهتماماً شديداً من جانبهم تجاه أحداث المنطقة بعيداً من سياسة النأي بالنفس. كما أن هذا التواصل مرشح للتزايد، مساحة وعمقاً، بحكم المعطيات الاستراتيجية المترابطة بين البلدان العربية وبحكم المصالح المشتركة التي تجمع بينها، وخصوصاً في ما يخص القضية الفلسطينية.

إن حضور الرئيس محمد مرسي إلى طهران بعد زيارته العاصمة الصينية، بصرف النظر عن المواقف التي طرحها هناك، يؤشر إلى عزم مصر على الخروج من الدور القديم الذي انتهى بأزمة اقتصادية خانقة وخسائر معنوية فادحة مسّت كرامة مصر في الصميم.

هذا التوجّه الجديد في السياسة المصرية، وإن كان من المبكر رسم ملامحه وكشف مضمونه وتقدير نتائجه، سيضع مصر أمام امتحانات كبيرة خبرتها أيام الرئيس جمال عبد الناصر الذي حاول استيراد السلاح من الغرب لتحسين وضع بلده الدفاعي، وحاول الاستدانة من البنك الدولي لتحسين وضع بلاده الاقتصادي فقبول بشروط قاسية ومهينة جعلته يتّجه نحو الشرق وتعديل السياسة المصرية بصورة حادة أثّرت في أوضاع مصر

والمنطقة برمتها وفتحت مساراً جديداً للأحداث بلغت ذروتها مع تأميم قناة السويس ومواجهة العدوان الثلاثي وإنشاء أول وحدة عربية في العصر الحديث.

يمكننا القول هنا بلا استطراد، وقياساً على أحداث سابقة، إنَّ توجُّه الإخوان المسلمين إلى ترجمة أفكارهم وتأكيد التزامهم سيضعهم أمام خيارات صعبة وتحديات خطيرة، لأنَّ استعادة دور مصر العربي والإقليمي ليست مسألة تفصيلية وإنَّما تحتاج إلى مبادرات شجاعة ومخططات واضحة تستقطب الجماهير وتوحد الجبهة الداخلية بعيداً من عقلية الاستئثار والإقصاء وتوحد الجبهة العربية بعيداً من سياسة الهيمنة أو الانفراد. ومن دروس التاريخ أيضاً أنَّ دور مصر القيادي في المنطقة هو أمر طبيعي وبديهي، وأنَّ الحاكم الذي يتجاهل هذا الأمر محكوم عليه بالفشل مهما طالت مدَّة حكمه، أما الحاكم الذي يؤمن بهذا الدور ويسعى إلى الانسجام مع مقتضياته يؤدي دوراً كبيراً في زعامة المنطقة وتقرير مصيرها.

وإذا كان التَّحدِّي الاقتصادي يفرض نفسه بقوة على الحكم الجديد بانتظار نتائج ملموسة تترقبها الجماهير على صعيد العمل والمسكن والتعليم، فإنَّ التَّحدِّي السياسي لا يقلَّ حضوراً هو الآخر، ولا سيَّما على الصَّعيد العربي، والفلسطيني تحديداً، بعدما أفقده النظام السابق الكثير من رصيده في منطقة ظهر فيها لاعبون آخرون أبرزهم المقاومة بأجنحتها الثلاثة (الفلسطينية واللبنانية والعراقية)، فضلاً عن إيران الرامية بئقلها إلى جانب سورية مستفيدة من خطوات شديدة الوطأة يبادر إليها الكرملين في المنطقة بالتَّحالف مع بكين التي تحتاج إلى أسواق جديدة مستقرّة تزودها بالنَّفط وتستقبل إنتاجها الصَّناعي الغزير.

أكتفي بذلك وأختم بأنَّ الجواب عن السَّؤال المطروح في الورقة المقدَّمة يتبلور، إلى حدِّ كبير، بالسياسات التي ستتبعها حركة الإخوان المسلمين في المرحلة المقبلة.

## ٥ - وحيد عبد المجيد (يرد)

قبل البدء بالإجابة عن بعض الأسئلة والملاحظات، لا بد من التذكير هنا بما أشرت إليه في بداية عرضي ورقة العمل، وهو أنَّ السيناريوهات التي وضعتها هي سيناريوهات للمدى القصير الذي لا يتجاوز العام الواحد، إذ تعيش مصر وضعاً سائلاً يصعب معه إجراء توقعات على مدى متوسط أو على مدى بعيد. ففي مصر اليوم لا يستطيع أحد أن ينظر أمامه إلى أبعد من أسابيع أو أشهر.

إلى جانب ذلك، لدي فرضيتان لم أشر إليهما في الورقة؛ الأولى، التي أنطلق منها دائماً، هي أنَّ العوامل الداخلية لها التأثير الرئيسي في أي تطور، وأنَّ العامل الخارجي له تأثير ثانوي إلا في ظروف استثنائية. والفرضية الثانية هي أنَّ حدود قدرة الإخوان على التحكم في صناعة مستقبل مصر ليست معطى يقينياً حتى الآن، على الرغم من أنَّهم الأكثر قدرة حتى على التأثير الآن. ففي ظل هذا الوضع السائل والمتحرك وغير المستقر بعد، الذي سيظل يشهد قدراً غير قليل من الاضطرابات، لن يكون الإخوان قادرين على التحكم كلياً في صناعة المستقبل بالتأكيد بل سيظل ذلك مرهوناً بمجموعة تفاعلات ومتغيرات لا تسير كلها في الاتجاه الذي يريدون أو بالطريقة التي تتيح لهم إيقافها.

- إن ما يحدث سيؤثر بالتأكيد في تنظيم الإخوان، مع العلم أن هذا التنظيم حديدي إلى حد كبير وليس تنظيمًا فضفاضاً كالتنظيم السلفي مثلاً. وهو تنظيم قائم على مزيج من الأيديولوجيا والبراميات، لا على العقيدة فقط، التي تمثل وسيلة في هذا التنظيم. ففي أساليب تنشئة الأفراد فيه نجد الكثير من العناصر البراميات، كتحديد الموقف من الآخر وكيفية التعامل معه ومعالجة المتغيرات. وهي كلها دروس يتعلمها الفرد في التنظيم الإخواني بدءاً من الأسرة وصولاً إلى مكتب المحافظة. وهذا كله سيساعد على إحداث تأثير في التنظيم. وبالفعل خرجت بعض الشرائح والفئات الاجتماعية من التنظيم الإخواني في أول اصطدام مع الواقع.

- إن الفصل بين العمل الدعوي والعمل السياسي صعب لدى الإخوان، لأن البنية السياسية للعمل الإخواني ليس لها أي استقلالية؛ وبناء هذه الاستقلالية ولو نسبياً يحتاج إلى فترة طويلة جداً، مع العلم أنه لا يوجد توجه لدى قادة الجماعة لإحداث هذا الفصل أصلاً؛ فنمط تفكير هذه القيادة هو نمط تفكير أحادي، حتى عندما أسس الإخوان حزب الحرية والعدالة لم تكن فكرة الفصل بين الدعوي والسياسي مطروحة لديهم.

- في ما يتعلق باحتمال استنساخ الإخوان تجارب حكم إسلامية أخرى، تبدو عملية الاستنساخ صعبة، وهناك فرق جوهري بين الحالة المصرية والحالة الإيرانية؛ مع العلم أن المعركة الكبيرة في موضوع الدستور لها علاقة في أحد جوانبها بالصيغة الإيرانية، لأن السلفيين بدأوا أعمالهم في تغيير هوية الدولة في الدستور بموضوع الشريعة الإسلامية، فأرادوا أولاً استبدال أحكام الشريعة بالمبادئ، لكي يحلوا الأحكام محل المبادئ، وحين واجهوا مقاومة على هذا الصعيد تراجعوا محاولين استبعاد الكلمتين - الأحكام والمبادئ - ثم التفوا على الموضوع من خلال الموافقة على الإبقاء على المبادئ شرط أن تكون هناك مرجعية لهذا الأمر يمكن أن تتمثل بالأزهر لتفسير كل ما يتعلق بالشريعة، وهذا أمر يقربهم من نموذج ولاية الفقيه. لكن إذا ما أصروا على هذا الأمر فسينفجر موضوع الدستور.

- العلاقة بين الإخوان والسلفيين علاقة معقدة، إذ توجد خلافات فقهية وسياسية بين الطرفين؛ فالسلفيون يشعرون بالتهميش كغيرهم من الأطراف السياسية المصرية. لكنهم في الوقت نفسه يدركون أن هناك مساحة مشتركة كبيرة بينهم وبين الإخوان، هي أكبر من أي مساحة مشتركة بينهم وبين أي طرف آخر؛ الأمر الذي ربما يدفع السلفيين إلى التقرب من الإخوان، وبخاصة مع وقوع أزمات كبيرة.

- القوات المسلحة، قلت إنها حُجبت عن المشهد السياسي لكنها لا تزال موجودة في خلفية هذا المشهد ولا تزال تمتلك إمكانيات القوة والتأثير. لكن المؤسسة العسكرية في مصر لديها تقاليد، وهي تخضع للقيادة الجديدة، ما لم تُحرم الامتيازات. وبالتالي المسألة الأساسية التي ستحدد العلاقة بين الجيش والسلطة المدنية في مصر هي مسألة الامتيازات وما يسمى «الإمبراطورية الاقتصادية» لهذه المؤسسة. ويبدو أن موقع القوات المسلحة في المشهد السياسي مؤجل الآن، وهو سيتوقف على تطور الأحداث في المدى القصير.

- في ما يتعلق بالعلاقة بين الولايات المتحدة ومصر فهي ستبقى مسألة محورية بالنسبة إلى الولايات المتحدة وعليها يتوقف مصير المنطقة. لكن أنا أميل إلى أن الولايات المتحدة

سعت وتسعى إلى استيعاب ما حصل في مصر أكثر مما ساهمت في صنعه. ومن الطبيعي أن يكون الإخوان قدموا تطمينات إلى الأمريكيين، بل هم قدموا تطمينات إلى الجميع.

– بالنسبة إلى الوطنية المصرية، بالطبع توجد مشكلة كبيرة تهدد هذه الوطنية، لذلك أنا قلت إن السيناريو الأول الذي يبدو الأفضل حتى الآن، يحمل في طياته مخاطر ارتباط استقرار البلاد باستقرار حكم الإخوان. ومن ضمن هذه المخاطر هناك الخطر على الوطنية المصرية، الذي يعود في الأساس إلى أن السلفيين لديهم مشروع هوية مختلفة تماماً، خلافاً للإخوان الذين لا يطرحون تغييراً جوهرياً في الهوية الوطنية المصرية. لكن وجود السلفيين وتأثيرهم في الإخوان يجعل المشكلة أكبر. وقد أشرت إلى أن أهم معركة في موضوع الدستور هي المعركة المتعلقة بهوية الدولة.

## ٦ – حسن نافعة

تضمنت الورقة قضايا مهمة جداً لكنها أغفلت قضايا ربما تكون أهم، وهي قضايا طرحت في إطار المناقشات. أعتقد أنه من الطبيعي اختلاف زوايا النظر إليها، نظراً إلى اختلاف المواقع السياسية أو التخصصات والاهتمامات الأكاديمية والعلمية.

في البداية أود أن أؤكد أن ما حدث في مصر ليس انتفاضة بل ثورة شعبية كبرى، وربما تعد أحد نماذج الثورات الكبرى في التاريخ وإن كانت نموذجاً مختلفاً. لكنني أعتقد، من خلال قراءاتي للثورات في التاريخ، أنه لم توجد أبداً ثورة تمكنت القوى التي أطلقتها أو فجّرتها، ثم حاولت قيادتها، من الاستمرار في قيادة ثورتها حتى إقامة النظام السياسي البديل للنظام الذي قامت الثورة ضده. فهذا لم يحدث أبداً في التاريخ؛ الأمر الذي يؤكد لنا أن الثورات تفجرها قوى اجتماعية أو تيارات سياسية معينة، لكنها تأتي في النهاية بأنظمة لا تعبر بالضرورة عن مصالح القوى والتيارات التي فجّرتها أو أطلقتها. وفي تقديري أن الثورة المصرية لا تزال في أوج عملية تفاعلها ولم تكتمل بعد. بمعنى أن الحالة الثورية في مصر لا تزال مستمرة، وبالتالي نحن ما زلنا نعيش مرحلة انتقالية لم تتضح معها بعد مواقع ومكانة الإخوان المسلمين في السلطة ولا حتى الدور الذي يمكن أن يؤديه الجيش في المشهد السياسي النهائي حين تكتمل معالم النظام السياسي وتقام بقية مؤسساته.

النقطة الأخرى التي أثّرت في المناقشات ولم تحسم هي دور الداخل والخارج في تفجير الثورة. وفي اعتقادي أن الذي فجّج الثورة في مصر وصنع الثورة هو قوى داخلية بحتة، ولم يكن هناك أي تأثير لأي قوة إقليمية أو خارجية في مرحلة التفجير وخلال الأيام الثمانية عشر العظيمة التي قاد فيها ميدان التحرير عملية إسقاط مبارك. لكن نظراً إلى أن قوى الثورة لم تستطع الإمساك بزمام السلطة لإقامة النظام السياسي الذي تريده وامتداد المرحلة الانتقالية لفترة طويلة، فقد راحت العناصر الخارجية تتفاعل مع الوضع الداخلي وتؤثر في تشكيل المرحلة الانتقالية إلى الحد الذي يمكن أن يؤثر في المشهد النهائي، وبالتالي في طبيعة النظام السياسي الذي ستفرزه الثورة، على الأقل خلال السنوات الخمس المقبلة. هذا ما نشاهده الآن في دور قوى دولية وإقليمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة والعربية السعودية، التي حاولت



التدخل بوسائل مختلفة، منها المال والنفوذ المعنوي والأدبي، لصياغة شكل المؤسسات في المرحلة الانتقالية. ولأن الولايات المتحدة تدرك أهمية مصر وتحاول التأثير في صنع مستقبلها فهي لن تعدد الوسائل التي تمكنها من تأدية دور ما في هذه المرحلة. وكذلك الحال بالنسبة إلى دول الخليج العربي التي تحاول ضخ الأموال واتخاذ مواقف سياسية معينة للتأثير في رسم اتجاهات المرحلة الانتقالية؛ مروراً بإيران وصولاً إلى صندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من ذلك كله، فنحن أمام احتمالات متغيرة ومتفاعلة؛ فالداخل والخارج يتفاعلان، وقد ينتهي بنا الأمر إلى وضع مختلف تماماً، وبخاصة إذا وقع حدث خارجي مهم ومؤثر على غرار ضربة إسرائيلية لإيران مثلاً، إذ سنجد أنفسنا حينها أمام تفاعلات تؤثر في الحالة المصرية، قد تدفع التفاعلات الداخلية فيها صوب اتجاهات مختلفة تماماً عن نقطة البداية.

من جهة أخرى، من المفيد أن نتذكر كيف انطلقت ثورة ٢٥ يناير وكيف تحولت مساراتها في المرحلة الانتقالية. فالثورة فجرتها شريحة من شباب الطبقة المتوسطة العليا من بين الذين لا يعانون البطالة أو مشكلات اقتصادية حادة، لكنهم كانوا يحسّون بالعبء السياسي للنظام القديم ومساوئه، سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي، وهم كانوا يريدون التأسيس لقيام نظام جديد قادر على تحقيق الشعارات التي رفعوها في الميادين. لذا يمكن القول إن الثورة انطلقت كثورة تحديثية ومن أجل بناء دولة عصرية حديثة. لكن في ظل الإدارة السيئة للمرحلة الانتقالية برزت موازين قوى سياسية مختلفة؛ فقد آلت إدارة المرحلة الانتقالية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبرز دور الإخوان المسلمين الذين تمكنوا من ركوب قطار الثورة ونجحوا في تعزيز موقعهم بحكم قدرتهم التنظيمية والتحامهم بالناس على الرغم من افتقارهم القيادة السياسية والفكرية الملهمة؛ كما برز دور السلفيين الذين كان موقفهم في البداية معارضاً للثورة وداعماً لسلطة النظام القديم، ثم ما لبثوا أن غيروا موقفهم حين تبين لهم أن النظام القديم على وشك السقوط وراحوا يبحثون بدورهم عن دور لهم، مستفيدين من علاقتهم بالدين وسيطرتهم على معظم المساجد العامة والأهلية لزيادة وزنهم في المعادلة السياسية.

أما في ما يتعلق بموقف الجيش الفعلي مما حدث، فيجب أن ندركه بوصفه موقفاً رافضاً لمشروع التوريث لكنه لم يكن مع الثورة بالضرورة، بل سعى لانتهاز فرصة الثورة حين اندلعت لإسقاط مشروع التوريث فقط، وربما لإبعاد مبارك العجز، لا لتغيير النظام بالكامل. وقد سمعت من قيادات عسكرية عليا وأعضاء في المجلس الأعلى للقوات المسلحة مباشرة أنهم قبل قيام الثورة كانوا يتوقعون أن تشهد البلاد قلاقل اجتماعية وسياسية كبيرة ابتداءً من نهاية حزيران / يونيو ٢٠١١، أي بعد ٢٥ كانون الثاني / يناير بستة أشهر تقريباً، لأنهم كانوا يتوقعون عدم ترشيح حسني مبارك نفسه للانتخابات الرئاسية التي كان يُفترض أن تُجرى في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١، كما كانوا يتوقعون قيام الهياكل القيادية في الحزب الحاكم بترشيح جمال مبارك بدلاً منه لخوض انتخابات الرئاسة. ولأن الجيش كان يتوقع اندلاع تظاهرات واضطرابات كبيرة بمجرد ترشيح جمال، فقد تحسب لاحتفال أن يُطلب منه التدخل عسكرياً؛ فأعد خططاً لمواجهة تلك الأحداث المحتملة بالفعل. وكان الجيش في تلك اللحظة يتصرف بوصفه امتداداً للنظام وبوصفه ابن النظام، ولم يكن هناك أي فصل بينهما. غير أن الجيش لم يكن متحمساً كما أشرت لمشروع التوريث وسبق له أن أرسل إشارات

ضمنية قبل ثورة ٢٥ يناير تعبر عن عدم ارتياحه لاحتمال ترشيح جمال مبارك للرئاسة، ربما لأنه وجد في هذه الخطوة نوعاً من انتزاع السلطة من يد العسكر، كون جمال ليس عسكرياً كآبيه. كان هناك أيضاً قلق لدى الجيش بسبب تنامي دور مجموعة رجال الأعمال التي كانت تحوم حول جمال والتي بلغ فسادها حدّاً مروعاً، ووصلت سطوة هؤلاء إلى الحد الذي كانوا يتجراؤون فيه على الجيش نفسه ويحاولون الاستيلاء على أراضٍ تخص القوات المسلحة. وحين تبين للجيش أن الاحتجاجات التي اندلعت يوم ٢٥ كانون الثاني / يناير كانت أكبر كثيراً من عدّها مجرد اضطرابات سياسية أو اجتماعية محدودة يسهل السيطرة عليها، اقتنع أن الفرصة ربما أصبحت مؤاتية للتخلص من مشروع التوريث. ومع ذلك فحتى حين تسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة، فهو كان يرى أن ما يحدث هو مجرد انتفاضة يمكن احتوائها، وخصوصاً بعدما التخلّص من مشروع التوريث، وراح يدير المرحلة بوصفه امتداداً للنظام القديم من دون أن تتوافر لديه أدنى رغبة في إقامة نظام ديمقراطي كامل.

حين آلت السلطة إلى الجيش كان لديه تصور أنه لن يستطيع إدارة المرحلة في ظل أجواء هادئة ومعقولة إلا بالتعاون مع الإخوان المسلمين. لذلك لم يمانع دخول الإخوان المسلمين المعركة الانتخابية بحرية ومن قيامهم بتأسيس حزب سياسي يمكنه خوض الانتخابات البرلمانية، على أن تظل رئاسة الدولة لقيادة من الجيش أو لشخصية يتم التوافق عليها بين الجيش والإخوان. وربما يفسر هذا سبب وجود لجنة لتعديل الدستور منذ البداية برئاسة المستشار طارق البشري القريب من التيار الإسلامي وعضوية صبحي صالح، أحد العناصر القيادية المنظمة في جماعة الإخوان وأعضاء آخرين متعاطفين معها، في حين لم تضم اللجنة أشخاصاً ينتمون مباشرة إلى أحزاب سياسية أخرى؛ الأمر الذي مهّد الطريق أمام الإخوان للانخراط بكل ثقلهم لصياغة معالم الحياة السياسية في مرحلة ما بعد الثورة. ومن الواضح أن الإخوان أصرّوا على أن تكون الانتخابات البرلمانية أولاً، لتقتهم في الحصول على الأغلبية، وأن يكون للبرلمان حق اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية التي ستقوّى كتابة الدستور. وأعتقد أن هذا كان أكبر خطأ إستراتيجي حصل على الإطلاق في إدارة المرحلة الانتقالية.

فالمادة التي تم تعديلها من جانب اللجنة، وأصبحت المادة ٦٠ في الإعلان الدستوري، منحت البرلمان أو الأعضاء المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى، حق اختيار الجمعية التأسيسية. صحيح أن أحداً لا يستطيع أن يجزم إن كان صوغ هذه المادة قد عكس تصوراً شخصياً للمستشار طارق البشري أم أنه وُضع بصورة متعمدة ومنظمة من جانب الإخوان الذين كانوا يدركون أنهم سيحصلون على أغلبية مقاعد البرلمان، وبالتالي أن تلك المادة ستمنحهم حق صوغ الدستور على طريقتهم. لكن أنا أعتقد أن تعديل هذه المادة كان من أخطر ما حدث على هذا الصعيد. وقد نبهت مع كثيرين آخرين إلى خطورة هذه المادة وما قد يترتب على دخولها حيز التنفيذ من إرباك للحياة السياسية وللمرحلة الانتقالية، واتخذنا جميعاً موقفاً واضحاً ضد التعديلات الدستورية، وبدأ الناس يشعرون بهذا الخطر، وبخاصة أن الإسلاميين، سواء من الإخوان أم من السلفيين، دخلوا بقوة في معركة التصويت على التعديلات الدستورية، وراحوا يصنفون الناس وفق تصويتهم في الاستفتاء مروجين لمقولة أن من سيصوّت بـ «نعم» سيدخل الجنة ومن سيصوّت بـ «لا» سيدخل النار! وكان ذلك بداية الإرباك الذي حصل في إدارة

المرحلة الانتقالية. لكن الافتراض الأساسي الذي قام عليه تقدير المجلس العسكري في هذا الإطار انطلق من فكرة أن حصول الإخوان على الأغلبية البرلمانية لن يخلق خطراً كبيراً ما دام هذا المجلس سيكون قادراً على السيطرة على المقعد الرئاسي؛ فالأغلبية البرلمانية يمكن أن تتغير في انتخابات تالية أو بحل البرلمان، أما الموقع الرئاسي فسيظل في يد الجيش لأن الإخوان التزموا عدم ترشيح أحد لهذا المنصب. وكان الإخوان قد عبّروا عن التزامهم هذا علناً وعبّروا عنه صراحة في أكثر من مناسبة حتى قبل تنحي الرئيس السابق.

في سياق كهذا يمكن فهم لماذا حل الصراع بين الإخوان والمجلس العسكري محل التفاهات وحالة التعاون في المراحل المبكرة بمجرد أن بدأوا يغيرون موقفهم من الانتخابات الرئاسية. والسؤال الذي يطرح هو: ما الذي دفع الإخوان إلى اتخاذ قرار بالتقدم بمرشح في الانتخابات الرئاسية الأولى على الرغم من التزاماتهم السابقة بعدم تقديم أي مرشح؟ أنا أرى أن الإخوان وجدوا في هذه الانتخابات فرصة تاريخية ربما لا تتاح أمامهم مرة أخرى لتحقيق مشروعاتهم السياسية. وليس في وسع أحد أن يؤكد ما إذا كان هذا الموقف الجديد قد جاء تدريجياً، بعد حصولهم على عدد من المقاعد البرلمانية لم يكونوا يتوقعوه، أم أنه تم فجأة. مع العلم أنهم قبيل انتخابات مجلس الشعب كانوا قد عبّروا عن رغبتهم في الترشح على ٣٠ في المئة من المقاعد فقط، ثم رفعوا النسبة إلى ٤٥ في المئة، ثم ذكروا أنهم سيخوضون المعركة في أكبر عدد من الدوائر. وبعدما حصلوا فعلاً على نحو ٤٧ في المئة من المقاعد في مجلس الشعب، وحصل السلفيون على أقل قليلاً من نسبة ٢٥ في المئة، يبدو أن هذه النتيجة أغرتهم بالانتقال إلى الخطوة التالية، وإلى فض التزامهم بعدم تقديم مرشح لرئاسة الجمهورية. بعدها بدأ الصراع بين الإخوان والمجلس العسكري يأخذ منحى متصاعداً ومفتوحاً على كل الاحتمالات. وقد شاهدنا ما حصل في المعركة الرئاسية. وأنا أعتقد أنه لم يكن من قبيل المصادفة أن تنحصر جولة الإعادة في الانتخابات بين محمد مرسي مرشح الإخوان وبين أحمد شفيق الذي لا يخالفني أي شك في أنه كان مرشح المجلس العسكري، على الرغم من أن البعض يرى أن المجلس العسكري كان يتخذ موقفاً محايداً في الصراع على السلطة؛ إذ سعى المجلس، بالتعاون مع فلول النظام القديم، لإيصال محمد مرسي إلى الجولة الثانية، بدلاً من عبد المنعم أبو الفتوح، فاستُخدمت في ذلك مختلف وسائل الدعم من جانب العسكر ومن جانب جهاز الدولة لإسقاط أبو الفتوح من خلال العمل على تجيير نسبة من الأصوات لمصلحة حمدين صباحي على النحو الذي يُفقد أبو الفتوح قدراً من الأصوات التي يمكن أن تؤهله للوصول إلى جولة الإعادة، لكن من دون أن تتيح لصباحي في الوقت نفسه الوصول إلى هذه الجولة بدلاً منه، وتؤدي إلى خسارة الاثنين لمصلحة مرسي كي تنحصر الإعادة بينه وبين شفيق، إذ كانت التقديرات تشير إلى احتمال فوز شفيق في الجولة التالية فقط إذا كان هو مرسي هو خصمه في جولة الإعادة. ويبدو أن تقديرات المجلس العسكري كانت تشير إلى أن الاحتمال الوحيد لفوز شفيق، مرشح العسكر، هو خوضه المعركة الانتخابية في وجه مرشح من الإخوان المسلمين، وبخاصة في وجه شخصية غير معروفة جيداً إعلامياً مثل محمد مرسي. وكان هناك رهان على انقسام المجتمع المصري، بحكم الخوف العميق من وصول الإخوان إلى السلطة، الأمر الذي سيمكّن شفيق من أن يحصد جميع الأصوات الراضية لوصول الإخوان إلى المقعد الرئاسي.

أعتقد أن إزاحة العسكر من المعادلة السياسية، مرحلياً على الأقل، ستعطي فرصة للتفاعلات السياسية كي تجري بعيداً من التدخل المباشر للجيش. لكن هذا لا يعني أن الجيش لم يعد قادراً على التأثير في المعادلة السياسية المصرية، بل الأرجح أنه سيظل يؤثر ولو من خلف الستار، وسيصبح هذا التأثير كبيراً وسيؤدي الجيش دوراً سياسياً مباشراً إما في حال حدوث اضطرابات داخلية خطيرة تحول دون قدرة الإخوان على السيطرة على الوضع، وفي هذه الحال سيصبح الجيش هو الفصيل والحكم؛ وإما في حال حدوث اضطرابات إقليمية شديدة أو عدوان إسرائيلي في المنطقة، على إيران مثلاً.

أريد أن أنهى حديثي قائلاً إن النظام السياسي المصري الجديد لم يكتمل بعد، لكن الإخوان، لأسباب يتعلق بعضها بقدرتهم التنظيمية وبعضها الآخر بالأخطاء التي ارتكبوها العسكر في إدارة المرحلة الانتقالية، وبعضها الثالث ربما بالمصادفة، استطاعوا أن يحتلوا صدارة المشهد السياسي؛ فريثس الدولة من الإخوان، وهو يجمع حالياً بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بعدما تمكن من إلغاء الإعلان الدستوري المكمل، إذ أتاح هذا الإلغاء لرئيس الجمهورية صلاحية إصدار قرارات بقوانين وبالتالي أتاح له سلطة التشريع خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية. وبما أن المرحلة الانتقالية لم تكتمل بعد فستواجه البلاد استحقاقين كبيرين جداً سيتوقف عليهما مدى دقة أو عدم دقة السيناريوهات التي أشارت ورقة العمل إليها.

**الاستحقاق الأول** يتعلق بالجمعية التأسيسية، وهذه قضية كبرى تهم كل الشعب المصري؛ وحتى الآن لا يوجد ما يشير إلى أن الإخوان لديهم ما يكفي من النضج السياسي ليتعاملوا مع هذه القضية بالمرونة والكفاءة اللازمتين، إما لأنهم يخشون السلفيين وإما لأنهم مازالوا متحجرين أيديولوجياً، ربما بسبب غياب قيادة سياسية وأيديولوجية ملهمة، بحيث يحول هذا دون تطور جماعة الإخوان فكرياً وسياسياً بالسرعة المطلوبة، على الرغم من الحاجة إلى مثل هذا التطوير اليوم، إذ إنها المرة الأولى في تاريخ الإخوان منذ تأسيس الجماعة عام ١٩٢٨ التي يمارسون فيها دورهم السياسي من خلال حزب سياسي تابع لهم، مع العلم أن موقفهم حتى وقت قريب كان يبدو رافضاً للفكرة من حيث المبدأ، أي فكرة تأسيس حزب سياسي، انطلاقاً من الاعتقاد بأن ذلك ربما يتنافى مع صحيح الدين الإسلامي ولأنه لا حزبية في الإسلام.

وأياً كان الأمر، ففي اعتقادي أن حركة الإخوان لن تستطيع أن تحكم مصر بمفردها. وإذا أصرت على ذلك فقد يعني ذلك أن نجاحها الراهن سيؤدي بها إلى الفشل في النهاية ولن تتمكن القيادة من استثمار الفرصة التاريخية المتاحة أمامها. فمصر أكبر من الإخوان، وما حصلوا عليه الآن هو نتيجة غياب وضعف القوى السياسية الأخرى التي لم تتبلور بعد بصورة نهائية لكنها ستتمو تدريجاً، فهناك قوى تحديث حقيقية وجيل شاب يتطور حتى داخل الإخوان المسلمين أنفسهم، الأمر الذي يمكن أن يدفع بحزب الحرية والعدالة نفسه إلى الأخذ في التعددية والتفاعل على نحو أكثر إيجابية مع قضيتي المشاركة السياسية وتداول السلطة بدلاً من الهيمنة.

**الاستحقاق الثاني** هو الانتخابات البرلمانية التي يتعين أن تجري عقب صوغ الدستور. وما لم تتم هذه الانتخابات في ظل أكبر قدر من الشفافية وتحت رقابة وإشراف المجتمع المدني المحلي والدولي، ستصبح هذه الانتخابات بداية لأزمة سياسية كبيرة.

من الواضح أن تأثير العامل الخارجي في تكوين المشهد السياسي المصري في المرحلة المقبلة سيكون كبيراً. فالإخوان يواجهون اليوم تحدي تثبيت وضعهم السياسي الراهن، ولكي ينجحوا في ذلك يحتاجون إلى استثمارات خارجية كبيرة، وهو أمر يمكن أن توفره دول مثل قطر والولايات المتحدة، وهم يحتاجون أيضاً إلى أسواق تستوعب الأيدي العاملة المصرية؛ وهذا أمر يمكن أن توفره ليبيا. لكن بعض القوى الإقليمية يبدو أنها تغذي حالة عدم الاستقرار في ليبيا لقطع الطريق على أي تقارب مصري - ليبي يمكن أن يساهم في إخراج مصر من بعض مشاكلها الاقتصادية. في الوقت نفسه لا تزال إسرائيل تقف بالمرصاد لأي تطور ديمقراطي في مصر تدرك أنه لن يكون لمصلحتها قطعاً، وهي تسعى جاهدة لتحويل الربيع العربي إلى خريف عربي تغلب عليه الحروب الطائفية والحروب الأهلية، وهذا أمر يمكن أن يحصل بدوره من خلال توجيه ضربة عسكرية لإيران. إذاً، هناك عوامل خارجية كثيرة يمكن أن تؤثر في توجيه المشهد السياسي في مصر. وهناك عوامل خارجية كثيرة يمكن أن تؤثر في صياغة الداخل المصري في المرحلة القادمة، وإذا استطاع الإخوان المسلمون الذين أصبحوا يملكون مفاتيح السلطة توظيف الخارج لكي يساعدهم اقتصادياً فقد يؤدي هذا إلى تثبيت أقدامهم، أما إذا حصلت تطورات معاكسة وتكتلت قوى إقليمية وخارجية لإسقاطهم فقد يؤدي ذلك إلى زعزعة الوضع في الداخل.

## ٧ - هيثم الناهي

استمتعت كثيراً في قراءة الورقة وفي الرؤية التي قدمها الأخ وحيد عبد المجيد والتي عرض في نهايتها مجموعة سيناريوهات يمكن أن تسير التطورات في مصر وفق أحدها على المدى القريب.

لكن قبل أن أبدأ بمناقشة هذه السيناريوهات الثلاثة لا بد من أن أؤكد أن الانتفاضة في مصر هي انتفاضة جوع، والجائع يبحث عن حل؛ لكن ليس بالضرورة أن يتعلق هذا الحل بسد جوعه، بل على الحل أن يتعلق بالأمور الاقتصادية والاجتماعية والتربوية... لكن الأمر الذي وقع فيه الإخوان حتى الآن هو أنهم لم يغيروا من الدولة إلا الوجوه، من دون المساس في البنية والخيارات، نظراً إلى افتقارهم البرنامج الاقتصادي الاجتماعي لحل المشكلات الكبرى، وإلى خلو جعبتهم من أي استراتيجية تنمية أو تشغيلية أو رؤية للمستقبل. فهم كالنظام السابق، عادوا إلى صندوق النقد الدولي بغرض الاستقراض ورهن اقتصاد مصر بذلك، كما رجعوا إلى منح بعض الدول. وهذا أمر سيؤدي إلى تخدير الشعب بدلاً من أن يقدم حلاً لمسألة الخبز والبطالة.

بالعودة إلى السيناريوهات التي اقترحها الباحث، يبدو أن السيناريو الأول هو قائم فعلاً، إذ ينص على أن «الإخوان» يسعون إلى تقوية وجودهم في الحكم، وبخاصة بعدما بدأ مرسى بتقويض الجيش وإخراج من هم ضد توجه الإخوان من صفوف قيادته وتعيين آخرين مكانهم يكون ولاؤهم له ولحزبه، غير متغاضٍ عن القضاء الذي سيعطيه الحجة بإصدار قراراته إذا ما أراد في المستقبل. فقد أصبح القضاء والجيش والإعلام سلعة بيده وقوة يدك بها صروح من يعارضونه.

أما السيناريو الثاني، الذي يتحدث عن ولادة تكتل ليبرالي مناهض، فلا أجد له مصيراً لعدة أسباب، منها أن نجاح «الإخوان» في السيطرة على الانتخابات كان نتيجة قوة الإخوان في تسيير الشارع وقدرتهم على إخراج الجموع بتظاهرات عارمة وعلى إجهاض أي قانون أو قرار، وبالتالي لن يكون الليبراليون قادرين على مواجهة الشارع في ظل هذا الكم الهائل من المساندين للإخوان. ويعود السبب في ذلك إلى أن الإخوان والسلفيين هم رواد المساجد، ومن المساجد بكلمة لا إله إلا الله يجنّد «الإخوان» والسلفيون من يدعمونهم ويساندونهم ويسيرونهم في مسيرات كبيرة توحى للآخرين بأن هذه الحشود هي معهم. أما السبب الآخر فهو أن «الإخوان» والسلفيين يعون جيداً قدرة الليبراليين مع مرور الزمن.

إذاً، لم يبق لدينا إلا السيناريو الثالث، وهو إذا لم يكن الإخوان ملتزمين بمعالجة الواقع الاقتصادي لمصر وإصلاحه فالشارع الذي أوجد «الإخوان» سيكون مناهضاً لهم. وأنا أرى أن «الإخوان» والسلفيين والصوفيين سيتقاتلون بعضهم ضد البعض حول السلطة في المستقبل القريب، لأن لكل من هؤلاء جمهوره وأجندته في الحكم.

ما نريد قوله في نهاية المطاف هو أن مصر ليست دولة شبه ديمقراطية كما وصفها الأخ عبد المجيد، بل هي دولة شبه انتخابية، وذلك بناءً على ما حدث. ونحن لا نعول على الدستور، ذلك بأن مصادر الحكم والقوة أصبحت بيد السلفيين والإخوان، ومن الصعوبة بمكان وجود دستور شعبي في ظل قوة هؤلاء وتسلطهم. وعليه، ما جاء عن وضع الدستور لا يعدو كونه أمانى، ونحن نأمل مع الباحث أن تتحقق هذه الأمانى ولو أننا لا نراها قريبة.

الأسئلة التي تطرح نفسها الآن تدور حول ثلاث مسائل: المسألة الأولى، ماذا سيفعل الإخوان بالقواعد العسكرية المستأجرة للولايات المتحدة الأمريكية من حكومة حسني مبارك، وماذا سيفعلون بمنحة الولايات المتحدة الأمريكية البالغة ملياري دولار سنوياً ذات الشروط القاسية المتعلقة بالأمن. والمسألة الثانية، هي أن الإسلاميين سبق قد تسلّموا الحكم في السودان وفلسطين والصومال والعراق، وهي كلها تجارب كانت نتيجتها التقسيم أو ربما هي في طور التقسيم، كما يحصل في العراق، فكيف سيكون مصير الدولة الوطنية في مصر في ظل حكم الإسلاميين؟ أخيراً، كما هو معروف تاريخياً وضمن سياقات هيكلية الدولة القديمة والحديثة، كان يُعرف عن مصر طوال هذه المدة التاريخية أنها كانت تنعم بسياقات الدولة، فهي عرفت حال الإمبراطورية والملكية والجمهورية. وعليه، هل يمكننا أن نصفها الآن بالدولة، أم أن من يحكمها حالياً هو زعيم مجموعة سيُنهي المفهوم المتعلق بمصر الدولة الذي لم تحظ به أي أمة حديثاً وقديماً؟

## ٨ - فارس أبي صعب

هناك جملة من الملاحظات يمكن إبدائها على ورقة العمل المعروضة للنقاش:

- طغى على المناخ العام للورقة نظرة إلى المجتمع السياسي المصري في الأمد القصير تقوم على ثنائية إسلامي - غير إسلامي، أو حضاري - غير حضاري، جاعلة هذه النظرة من المعركة على الدستور المعركة الفصيل التي تقرر مستقبل مصر السياسي والحضاري.

ويبدو أن طغيان ثنائية إسلامي - غير إسلامي على التحليل يغيب عن المشهد السياسي والاجتماعي المصري أبعاداً أخرى لا تقل أهمية، وبخاصة البعد الاقتصادي - الاجتماعي الذي يرمي بثقله الكبير في أي مشهد يمكن تصويره لمصر في الأمدن القصير والمتوسط على الأقل. حتى إن التحديات والتناقضات التي يشهدها المجتمع المصري على هذا الصعيد ستكون أكثر أهمية وتأثيراً في تحديد مستقبل مصر السياسي.

من هنا تبدو المقاربة التي ترى أن معركة بناء الدولة المدنية في مصر هي التي تحدد مستقبل مصر السياسي مقاربة منقوصة، وتخفي جزءاً مهماً من المشهد العام للواقع المصري، وهي مقاربة عاجزة عن رؤية طبيعة التناقضات والانقسامات التي سيشهدها المجتمع المصري رداً على السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي سيسير بها أي نظام سيحكم مصر في المرحلة المقبلة.

كما أن أخذ عملية الاستقطاب السياسي في هذا الاتجاه (الإسلامي - غير الإسلامي) يمكن أن تسبب في ظهور نتائج عكسية في المجتمع المصري لعدة أسباب، منها: إن أخذ حالة الاستقطاب باتجاه ثنائية إسلامي - غير إسلامي، أو ديني - علماني، تساهم في تضليل القواعد والفئات الشعبية وصهرها في رأي عام تغيب لديه، أو تهمش على الأقل، قضايا أساسية تمس مصالحه الحياتية الفعلية، وهي قضايا تُعنى بمستوى معيشته وبلقمة عيشه وبأمنه الاجتماعي والغذائي والبيئي، وبحقوقه وواجباته تجاه الدولة بوجه عام؛ ولأن هذا الاستقطاب يضع حدوداً وحواجز أمام القوى السياسية التي تحمل برامج اقتصادية واجتماعية تحول دون قدرتها على استقطاب شرائح اجتماعية جديدة على قاعدة برامجها؛ ولأنه سيخلق حالة رفض ونفور شعبي للقوى الحداثية، وبخاصة أن فكرة التشريع المدني - العلماني بصورة أو بأخرى - لا تلقى قبولاً في المجتمع المصري أو في غيره من المجتمعات العربية أو الإسلامية في هذه المرحلة.

مشكلة الخطاب الحداثي أنه خطاب نخبوي، يمكن أن يحدث قطيعة بين قوى سياسية حداثية وفئات شعبية واسعة، وبخاصة إذا ما طغت قضايا الدولة المدنية بدلاً من القضايا الاجتماعية - الاقتصادية المطلوبة على خطاب هذه القوى. لذا على بعض القوى والنخب الحداثية أن تعيد النظر في بعض أولويات خطابها أو مشروعها الحداثي.

يتضح من أدبيات الثورة، أن الشعارات التي رفعت في بداية الثورة - حين كان الحراك تطغى عليه شرائح من الطبقة الوسطى والنخب - قد طغى عليها الطابع الحداثي، في حين أن الشعارات التي ظهرت في مراحل متقدمة من أيام الثورة بعدما انخرطت مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية في الحراك، اتخذت طابعاً طبقياً ومعيشياً. وهذا يعبر إلى حد بعيد عن مدى الهوة التي تفصل بين الهموم التحديثية للنخب والطبقة الوسطى وبين الهموم المعيشية للأكثرية الشعبية الأفقر.

لذلك يجب أن تكون معركة بناء الدولة المدنية في مصر جزءاً من معركة أشمل تتضمن رؤية لمواجهة القضايا الاقتصادية - الاجتماعية، وبخاصة قضايا العدالة الاجتماعية وتكافؤ

الفرص والتنمية المتوازنة جهوياً وقطاعياً، التي تؤلف محوراً أساسياً في الخطاب السياسي للقوى السياسية الحية، وتمثل عنصراً أساسياً أيضاً في عملية الاستقطاب السياسي والاجتماعي بين مختلف القوى. بمعنى آخر، يجب ألا يقوم التناقض والانقسام السياسي والاجتماعي في البلاد على قاعدة الموقف من الدستور ومن طبيعة التشريع بقدر ما يقوم على القضية الاقتصادية - الاجتماعية وعلى السياسات والخيارات التي ستعتمدها أي قوة سياسية تحكم مصر في المستقبل.

إن ما يساعد القواعد الشعبية، المتديّنة أو حتى الإسلامية، على التغيّر والتعقل هو مخاطبتها بمصالحها المعيشية لا بمنظومتها العقيدية. وبالتالي إن تحقيق إنجازات على مستوى عقلنة الخطاب الديني ومستوى تكيف القوى والقواعد الشعبية الدينية مع نموذج الدولة المدنية ومع القانون الوضعي مشروط بتحقيق إنجازات نوعية على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والعلمية.

هذا مع العلم أن وضع رؤية برنامجية شاملة تعالج مختلف قضايا الحريات والخيارات الاقتصادية والتنموية سيضع التيارات الحداثية نفسها أمام تحدي التوافق على رؤية اقتصادية - اجتماعية مشتركة.

أما المسألة التي لم تتناولها السيناريوهات المعروضة في ورقة العمل فهي موقع بقايا الحزب الوطني الديمقراطي في المشهد السياسي المقبل في مصر. وبخاصة بعدما بات هذا المشهد يجري صوغه إلى حد بعيد عبر صناديق الاقتراع وما يستتبعها من تقنيات تعبئة مشروعة وغير مشروعة، وبعدها أثبتت بقايا الحزب حضورها في العملية الانتخابية؛ فهل سيعيد هؤلاء تنظيم صفوفهم في قوة ثالثة مقابل الكتلتين الإسلامية والحداثية السائتين في مصر اليوم، أم ستلتحق هذه البقايا بحجة الواقعية السياسية بإحدى الكتلتين وفق صيغ ائتلافية ما، أم أن بقايا هذا الحزب وقواعده الشعبية ستذوب، فرادى أو أطرأ، في إحدى الكتلتين السائتين أو في كليتهما، ومن من تلك الكتلتين ستكون له القدرة على استقطاب القاعد الشعبية لذلك الحزب وإعادة إدماجها في صفوفه؟

## ٩ - خير الدين حسيب

إن ما حصل في مصر هو أمر مهم بالنسبة إلى الشعب المصري بقدر ما هو مهم إلى الأمة العربية. فغياب دور مصر التي عجزت عدة دول عربية عن الحلول مكانها، أحدث خللاً في الجسم العربي وخلق حالة ضياع. حاولت في فترة من الفترات سورية والسعودية ملء هذا الفراغ لكن من دون جدوى وهذا أمر ما زلنا ندفع ثمنه. لذلك، فإن مناقشة ما حصل في مصر ومستقبلها هي مسألة لا تهم المصريين فحسب بل تهم الأمة العربية كلها. وللأسف الشديد، وعلى الرغم من كل الأدبيات والأفكار والرؤى حول أهمية الشراكة الوطنية التي أشار إليها الأخ عبد المجيد، فإن غياب هذه الشراكة، أو ما نسمّيها «الكتلة التاريخية»، سيحول دون توقع تحقيق الانتفاضات في المراحل الانتقالية أهدافها. أنا أخشى أنه إذا لم تتحقق الشراكة الوطنية، أو ما سمّيته «الكتلة التاريخية»، وإذا لم تقدّر كل الأطراف أهمية



هذا الأمر، فسنجد أنفسنا كعرب أمام سيناريو آخر ينبئ بوقوع البيت على رؤوس الجميع.

في ما يُعنى **بالسياسة الخارجية** التي يمكن أن يعتمد عليها الإخوان المسلمون، وبخاصة علاقتهم بالولايات المتحدة الأمريكية، دعونا نتذكر أن كل قيادات الجيش المصري تقريباً يتم تدريبها في أمريكا وأن تسليح الجيش كله تقريباً أمريكي بدوره، وأي تغيير في الموقف المصري تجاه الولايات المتحدة سيترتب عليه إيقاف المساعدات العسكرية الأمريكية، وربما غير العسكرية أيضاً، فضلاً عن احتمال توقف الولايات المتحدة عن تسليح الجيش وتوفير الصيانة لأسلحته، في غياب البديل لتسليح آخر ناهيك عن الوقت الذي يمكن أن تستغرقه أي عملية إعادة تسليح. وهذا يرتبط بوضوح بالموقف المصري تجاه إسرائيل، فلا يمكن الإخوان إحداث تغيير جذري في هذا الموقف، نظراً إلى تأثير ذلك في الموقف الأمريكي تجاه مصر وبالتالي في المساعدات العسكرية. لكن يمكن أن نتصور تحسناً في علاقة مصر بقطاع غزة، إلى حد القيام بفتح معبر رفح أو بغير ذلك من خطوات هي ليست جزءاً من معاهدة السلام، بل تتعلق بمسائل وإجراءات اتخذها النظام السابق بدرجة من الرعونة والشدة. لهذا، لا أعتقد أننا سنرى أي تغيير في سياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل، في ظل حكم يسيطر عليه الإخوان المسلمون بصورة أو بأخرى.

أما في ما يتعلق **بالسياسات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية**، فيجب ألا نفاجأ بتوجهات الحكومة الحالية في مصر أو بتوجهات الإخوان المسلمين بوجه عام. فالإخوان تتوسطهم شريحة واسعة من رجال الأعمال الذين يحتل بعضهم مواقع قيادية في الحركة. وغالباً ما يدافع هؤلاء عن سياسات الانفتاح الاقتصادي والسوق الحرة والسياسات النيو-ليبرالية. وعليه يُتوقع أن تستمر السياسات الاقتصادية للإخوان المسلمين في مصر كما كانت عليه في عهد النظام السابق. وهي سياسات تكمن خطورتها في أنها لن تحل مشكلات مصر ولن تستجيب لتطلعات الذين قاموا بالانتفاضة، بل على العكس، سيكون لها تأثير سلبي في أي تحرك شعبي في بقية الأقطار العربية التي لم تتعرض بعد لموجة الربيع العربي، لأن الأنظمة العربية الأخرى، وبخاصة في الخليج العربي، بدلاً من أن تُجري إصلاحات حقيقية لتفادي انتفاضات شعبية، تحاول أن تفشل ما تحقق في مصر وتونس لكي تُظهر لشعوبها أن محاولات التغيير هذه فاشلة.

أما ما يقال عن مساعدات سعودية أو وضع وديعة قطرية بقيمة ملياري دولار في المصرف المركزي المصري فهي وإن كانت تزيد موجودات النقد الأجنبي في البنك المركزي المصري، وبالتالي تزيد من الثقة به، إلا أنها لن تغير شيئاً في الوضع الاقتصادي؛ فهذا النوع من الودائع القصيرة الأجل التي يمكن سحبها عادة بانفراد لمدة قصيرة جداً، وهي موجودة لدى المصرف المركزي ويدفع عنها فائدة قليلة، لا يساهم في الحقيقة في إنشاء مشاريع أو في خلق فرص عمل جديدة. كما أعلنت قطر عن تخصيص ١٨ مليار دولار لإقامة مشاريع استثمارية في مصر. ماذا يعني ذلك؟ المشروع الجدي يستغرق، منذ التفكير فيه حتى تنفيذه وبداية الإنتاج، نحو ٣ سنوات! هذا يعني أن قرار الاستثمار حتى لو كان القرار جدياً فهو لن تظهر آثاره في الاقتصاد قبل ٣ سنوات على الأقل. هذه محاولات شكلية تقوم

بها هذه الدول لتُظهر أنها تحاول مساعدة مصر، لكن من دون تأثير عملي حقيقي عاجل.

أما فيما يتعلق بالقرض المتوقع من صندوق النقد الدولي، فإن الصندوق لا يقرض إلا بشرط تطبيق وصفته التي تتضمن رفع الدعم عن السلع الرئيسية التي تهم الطبقات الفقيرة، وتطبيق اقتصاد السوق، والخصخصة، وبقيّة الشروط المعروفة، وهي نفس الشروط التي كانت مطبقة مع النظام السابق في مصر، كما أن موافقة أمريكا بحكم ثقلها في قرارات الصندوق، ضرورية في أي قرض منه.

وهكذا لا يتوقع أن تكون السياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية وقضية العدالة الاجتماعية مختلفة بشكل مهم عن سياسات النظام السابق الخارجية والاقتصادية.

وفي ما يتعلق بالنقطة التي أثّرت عن الموقف الأمريكي من الربيع العربي فأنا أختلف مع الأخ هيثم. فالولايات المتحدة لم تكن تعلم بالانتفاضة في مصر وتونس، بل فوجئت بالأمر، كما يمكن أن يحصل معها في أي بلد آخر، لكن سرعان ما وضعت خطة لاستيعاب ما حصل وتحويله في الاتجاه الذي يخدم مصالحها. إنها دولة لديها إمكانياتها وأدواتها. وقد درس الأمريكيون على مدى ٢٠ أو ٣٠ سنة طرائق التواصل مع الناس ومع مؤسسات المجتمع المدني في مصر؛ وهم يحاولون احتواء هذه التكوينات وتوجيهها بهدف إجهاض الثورة أو الانتفاضة في مصر، وهذا أمر يصدق على تونس أيضاً. وكما سبق أن ذكر هنا، لم ينخرط الإخوان المسلمون في الثورة أو الانتفاضة منذ البداية بل التحقوا متأخرين، على الرغم من انخراط بعض شبابهم فيها فرادى، لكنهم عرفوا كيف يعملون على ترتيب برنامج الانتقال، الذي بدأ بالانتخابات، وهم في ذلك أكثر تنظيماً من التيارات والقوى الأخرى التي لم تكن مهيأة لخوض ذلك الاستحقاق.

أخيراً، أنا في منتهى القلق من مستقبل الوضع في مصر ومن احتمالات تأثيره في بقية أرجاء الوطن العربي. وفي هذا السياق، أسأل الزميلين وحيد عبد المجيد وحسن نافعة بحكم وجودهما في مصر وإطلاعهما على أوضاعها من قرب: هناك تقارير إخبارية، بعضها في الصحف الإسرائيلية والغربية، تشير إلى أن حل المجلس العسكري وإقالة القيادات العسكرية والأمنية إنما حصلاً أساساً بموجب حركة من داخل الجيش بالاتفاق مع الرئيس محمد مرسي؛ وهناك تقارير أخرى تشير إلى خلافات شديدة داخل الإخوان المسلمين حول ما يجري وحول التوجهات! إلى أي مدى هذه التقارير صحيحة؟ وهل التوقعات أنه إذا حصلت انتخابات في هذه الفترة القريبة لن يحصل الإخوان المسلمون والسلفيون على ما كانوا قد حصلوا عليه في المرة السابقة؟ وهل أن موقف الرئيس محمد مرسي من موضوع سورية يمثل موقفاً شعبياً مصرياً أم أنه أفقد مصر فرصة الإمساك بورقة الوساطة في حل هذه الأزمة؟

## ١٠ - وحيد عبد المجيد (يرد)

في ما يتعلق بسياسة مصر الخارجية، أعتقد أنه يمكن البدء في تغيير هذه السياسة، وبخاصة تجاه الولايات المتحدة، في حال بناء شراكة وطنية. مع العلم أن هذا التغيير لا يمكن أن يكون جذرياً دفعة واحدة. وهو لكي يبدأ يحتاج إلى وضع داخلي قوي، كما يحتاج إلى إدراك الإدارة الأمريكية بكل أجهزتها أن هذا هو الاتجاه في مصر. وبالتالي لا تعود الولايات

المتحدة تجد فرصة لكي تتلاعب بالداخل المصري من خلال الانقسامات والصراعات القائمة، التي ساهمت الولايات المتحدة في إثارتها.

أما في ما يتعلق بما حدث في ١٢ آب / أغسطس، أي إبعاد القيادات العسكرية وتغيير وضع المجلس العسكري، فلا يزال الكثير من المعلومات حول هذا الموضوع غير متاح. لذلك نحن نسمع تقديرات مختلفة ومتعارضة أحياناً حول الموضوع. لكن الصورة العامة تدل على أن الرئيس والإخوان نجحوا في استثمار الفرصة لإحداث هذا التغيير من خلال الانقسام الذي كان موجوداً داخل المجلس العسكري وحوله. إلا أن حادثة رفع قد أحدثت هزة كبيرة أصابت قيادة القوات المسلحة كلها، وأظهرت لكثيرين عجز القوات المسلحة، وبات من السهل إقناع الناس بأن انشغال القوات المسلحة في الوضع الداخلي في مصر سيُضعف دورها على الحدود. لقد أنهت هذه الحادثة التحالف الذي كان قائماً بين الاستخبارات العامة وقيادة المجلس العسكري؛ في حين كانت قيادة الاستخبارات العسكرية تميل إلى محمد مرسي منذ البداية، وكانت ترى أن الانغماس في صراع تقاسم السلطة ليس واقعياً. حين وقعت حادثة رفع وجّه اتهام إلى الاستخبارات العامة؛ فحصل تبادل للاتهامات الضمنية ما لبث أن تطور إلى اتهامات علنية بين مدير الاستخبارات العامة والجهة المسؤولة؛ الأمر الذي كشف مدير الاستخبارات العامة وباتت إطاخته سهلة؛ فأطاحه مرسي بموافقة المجلس العسكري وبموافقة قيادة الجيش. فخرج مدير الاستخبارات العامة ليصرح أنه سبق أن زوّد المسؤولين بمعلومات عن وضع رفع ولم يقوموا بأي إجراءات وقائية، ملقياً المسؤولية بذلك على القوات المسلحة، الأمر الذي مهّد إلى اتفاق الرئيس مع قيادة المجلس العسكري على إقالته. وقد تزامن ذلك، في ١٠ آب / أغسطس، مع إقالة قائد الشرطة العسكرية بسبب خطأ ارتكبه في أثناء جنازة تشييع شهداء رفع، حين نصح الرئيس مرسي بعدم الذهاب إلى الجنازة بسبب وجود احتجاجات ضده، فاستغل غياب مرسي عن الجنازة لتوجيه انتقادات قوية ضده. فاستغل الرئيس مرسي هذه الغلطة بدوره لكي يقلل قائد الشرطة العسكرية أيضاً. مع العلم أن قائد الشرطة العسكرية يرئس قوة عسكرية مهمة داخل القاهرة هي قوات النخبة. وهكذا جاءت موافقة قيادة المجلس العسكري على إقالة أهم سنيين لها في وقت واحد، لكي تسهّل إقالة رئيس المجلس العسكري نفسه ونائبه.

أما بالنسبة إلى الموقف من سورية، فيبدو الوضع معقداً جداً. لأن المعطيات المتوافرة حتى الآن تدل على أن الصراع في سورية لا يزال طويلاً وغير محسوم، وبالتالي كان هناك اتجاهان في السياسة المصرية حيال الملف السوري حتى أيام مضت: اتجاه يرى أنه من الأفضل لمصر أن تبقى في موقف يتيح لها تأدية دور في الوصول إلى حل ما ولو حتى على الطريقة اليمنية؛ واتجاه آخر يرى أن مصر عليها أن تحسم موقفها إلى جانب الثورة. أمام هذين الموقفين يتعرض الرئيس لضغوط من جانب الإخوان المسلمين في سورية ومن جانب القوى السلفية في مصر، أكثر مما يتعرض لضغوط من أخوان مصر الذين كان موقفهم وسطياً في البدايات؛ الأمر الذي دفعه إلى اتخاذ هذا الموقف المنحاز الذي حاول أن يوازنه بطرح مبادرة لا يبدو أن لها فرصة للنجاح، وبالتالي وضع الرئيس نفسه في وضع معقد من دون معرفة كيف سيدير هذا الوضع □